



الإدارة المركزية للرقابة المالية علي محافظات
وسط الصعيد بسوهاج
قطاع محافظتي سوهاج والبحر الأحمر بسوهاج
الإدارة العامة لمحافظة سوهاج

السيد اللواء / سكرتير عام مساعد محافظه سوهاج

تحية طيبة وبعد

نتشرف بأن نرفق طيه تقريراً بأهم الملاحظات التي تكشف لدي مراجعة مستندات الوحدة
الحسابية لديوان عام محافظه سوهاج عن شهر يونيه ٢٠٢٢ م. وكذا فحص الحساب الختامي لها عن
العام المالي ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ م.

يرجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بالرد علي ما ورد به من ملاحظات خلال المواعيد
المحددة بتعليمات وزارة المالية والخاصة بإعداد الحساب الختامي للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ م
بالمنشور رقم ١١ لسنة ٢٠٢٢ م.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

"رئيس القطاع"

((محاسب / مؤمن رمضان الحلواني))

صورة مرسلة مع التحية للسيد الاستاذ / وكيل وزارة المالية بسوهاج

يرجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

"رئيس القطاع "

٢٠٢٢/٨/١٥

مؤمن اللواء

((محاسب / مؤمن رمضان الحلواني))

تقرير

بأهم الملاحظات التي كشفت لدي مراجعة مستندات ديوان عام محافظة سوهاج

عن شهر يونيه ٢٠٢٢ م وكذا فحص الحساب الختامي للوحدة عن العام المالي

٢٠٢١/٢٠٢٢ م

عدم مطابقة المنصرف الفعلي علي بنود الأبواب الأول والثاني والباب السادس (شراء الأصول غير المالية الاستثمارات) والثامن وكذا الموارد والمديونيات الأخرى الموضحة بالاستمارة ٧٥ ج.ع المميكنة عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ م وما بين الموضحة بالموقف المالي للديوان العام المؤرخ في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م بالمخالفة لأحكام الكتاب الدوري ٥٠ لسنة ٢٠١٨ .

تقضى أحكام البند ١٦ من الكتاب الدوري رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٨ م الصادر عن وزارة المالية :-
بضرورة تطابق المنصرف علي الاعتمادات الموازنة الواردة بالاستمارة ٧٥ ج.ع وبيان المتابعة مع كشوف الحساب وتقرير الموقف المالي الصادر من كل من الوحدة الحسابية المركزية والبنك مع المنصرف الفعلي بالسجلات الحسابية وكذا ضرورة تطابق الأرصدة المحصلة فعلياً بالسجلات الحسابية مع المحصل فعلياً طبقاً لكشوف الحساب وتقارير الموقف المالي الصادر من كل من الوحدة الحسابية المركزية والبنك وإجراء المناقشات والتسويات اللازمة في هذا الشأن .

الا أنه تبين لدي الفحص والمراجعة عدم مطابقة المنصرف الفعلي علي استخدامات الأبواب الأول والثاني والسادس (شراء الأصول غير المالية ، الاستثمارات) والثامن وكذا الموارد والمديونيات الأخرى الموضحة بالاستمارة ٧٥ ج.ع المميكنة عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ م وكذا الموضحة بالموقف المالي للديوان العام المؤرخ في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م وبيان ذلك ما يلي :-

أولا : الاستخدامات :

الفرق	المنصرف الفعلي الموضح بالموقف المالي والمؤرخ في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م	المنصرف الفعلي بالاستثمار ٧٥ ع ٧٥ الممكنة	النوع
٧٤٧٢,٠٩	٤٠١١٠٠٥٠,٠١	٤٠١٠٢٥٧٧,٩٢	الباب الأول
٢١٦٩,٥٩	٣٢٧٢٢٣١٥,١٠	٣٢٧٢٤٤٨٤,٦٩	الباب الثاني
٢٤٣١٤٥٧٩٤,٩٥	٩٦٤٢٦٧٨٦٥,٢٢	٣٤٣٠٣٠٨٦٠,٩٤ ٢٩٩٨٠١١٥,٠٠ ٥٧٣٤٠٢٦٨٤,٢٣	الباب السادس (شراء الأصول غير المالية الاستثمارات)
٩٨٩٧٣٦,٧٣	١٦٣٣٨٣١٨٨,٩٦	١٦٤٣٧٢٩٢٥,٦٩	الباب الثامن (سداد القروض المحلية والأجنبية)

ثانيا : الموارد:

الفرق	المحصل الفعلي الموضح بالموقف المالي والمؤرخ في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م	المحصل الفعلي بالاستثمار ٧٥ ع ٧٥ الممكنة	النوع
٢٥٨١٢٩,٧٤	١١٠٢٧٣٨٢,٧٤	١١٢٨٥٥١٢,٤٨	الضرائب
١٧٠٧٣٣٢٥,١٠	١٢٠٦١٥٣٧,٥٦	٢٩١٣٤٨٦٢,٦٦	الإيرادات الأخرى

ثالثا : المديونيات الأخرى :

الفرق	الرصيد الموضح بالموقف المالي والمؤرخ في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م	الرصيد بالاستثمار ٧٥ ع ٧٥ الممكنة	النوع
-------	---	---	-------

الدائنون	١٠٩٠٢٩٢٨٤,٩٦	١٣٠٢١٦٢٧٨,٠٢	٢١١٨٦٨٩٣,٠٦
----------	--------------	--------------	-------------

رابعاً : الموارد الذاتية :

النوع	الرصيد بالاستثمار ٧٥ ح. المميكنة	الرصيد الموضح بالموقف المالي والمؤرخ في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م	الفرق
الدائنون قروض	٤٦٠٦٣٧١٤,٢٨	٢٩٨١٩٤٢٥,٤٩	١٦٢٢٤٤٢٨٨,٧٩

لنذا يقتضى الأمر التنبيه إلى:-

اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو بيان أسباب الفروق الموضحة بعاليه بالتقرير وإجراء التسويات اللازمة لضبط الحساب الختامي والموقف المالي والمنصرف الدفترى الموضح بالاستثمار ٧٥ ح. المميكنة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م والإفادة بما يتم في هذا الشأن حتى تاريخه.

عدم مراعاة الدقة اللازمة لدى إعداد تقرير الموازنة بالمخالفة لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ الصادر بشأن الموازنة العامة للدولة.

تبين لدي فحص الحساب الختامي للوحدة الحسابية بديوان عام محافظة سوهاج عن السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١م خلال شهر أغسطس ٢٠٢٢م عدم مراعاة الدقة اللازمة لدى إعداد تقرير الموازنة بالمخالفة لأحكام المواد (٢٥، ١٤، ٤٣، ٥٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣م والتي أوجبت أن تشكل في كل جهة لجنة مختصة تتولى إعداد مشروع موازنتها وفقاً لما تسفر عنه النتائج الفعلية لتنفيذ الموازنة خلال ٣ سنوات السابقة مع مراعاة الأسس والمقاييس والقواعد المالية لتقرير الاعتمادات المالية لبنود الموازنة بعد الوقوف على النتائج الفعلية لتنفيذ الموازنات السابقة على سنة التقرير حيث ترتب على عدم الالتزام بذلك ما يلي .:

أ - إدراج اعتمادات لبعض البنود على الرغم من عدم الحاجة إليها واستخدامها في تعزيز بنود أخرى ومثال ذلك ما يلي .:

البند	الاعتماد الأصلي	التعديل بالخفض	المنصرف ختامياً
خدمات اجتماعية ورياضية للعاملين	٣٠٠٠٠	-----	صفر
صيانة أثاث ومعدات مكتبية ومكاتب	١٦٨٠٠	-----	صفر

ب - المغالاة في تقرير اعتمادات بعض البنود دون مبرر واستخدام وفوراتها في تعزيز بنود أخرى ومثال ذلك ما يلي .:

البند	المرتب	التمتع بدون صرف	نسبة الزيادة في التقدير
بدل تمثيل الوظائف العليا	المعدل	حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠م	%٨٩,٣٥
بدل عدوي ووقاية من الأشعة	١٠٠٠٠	٩٨٣٥	%٤٧,٤٥
بدل تفرغ للمهندسين الزراعيين	١٥٧٥٧	٧٤٧٨	%٩٤,٢٨
	٣٧٥٣٣	٣٥٣٣٨	

بدل طبيعية عمل	٦٨٧٢	٥٥٤٥	٨٠,٦٨%
بدل خطر	١٣٧٢٤٩	١١٥٥٦٣	٨٤,١٩%

ج - إدراج اعتمادات لبعض البنود على الرغم من عدم الحاجة إليها الأمر الذي ترتب ظهورها بالكامل كوفر ختامياً ومثال ذلك مايلي :

البند	الربط الأصلي	الربط المعدل	المنصرف ختامياً	الوفر
بدل أغذية	٣٦٣٦٥	٣٦٣٦٥	صفر	٣٦٣٦٥
مواد خام أخرى	١٠٠٠	١٠٠٠	صفر	١٠٠٠
مستلزمات تنظيم حدائق	١٩٠٠	١٩٠٠	صفر	١٩٠٠
مستلزمات تصوير	٥٠٠٠	٥٠٠٠	صفر	٥٠٠٠
مستلزمات سلعية متنوعة	١٧٠٠٠	١٧٠٠٠	صفر	١٧٠٠٠
مكافآت لغير العاملين عن	١٢٥٠٠	١٢٥٠٠	صفر	١٢٥٠٠
خدمات مؤداه				
ضرائب عقارية	٢٩٩٠٤	٢٩٩٠٤	صفر	٢٩٩٠٤

لذا يقتضى الأمر التنبيه إلى :-

التنبيه إلى ضرورة مراعاة الاهتمام الواجب للالتزام بأحكام القوانين واللائحة التنفيذية لقانون الموازنة العامة للدولة بخصوص مراعاة أسس التقدير وموافاتها بما يفيد التقيد بتلك الضوابط والإفادة.

موازن
ك

قيام المختصين بالديوان العام لمحافظة سوهاج بتسوية المبلغ الوارد من الوحدة المحلية لمركز ومدينة سوهاج وجملته ٢٥٧٨٠٠ جنيهها المتبقي من المبالغ المرسلة للوحدة لذمة إجراء عمرات جسيمة لسيارات الإطفاء بإدارة الحماية المدنية بسوهاج إلي الحسابات الدائنة تحت التسوية (طرف جهات) بالخطأ بدلاً من استبعادها من مصروفات الباب السادس الأمر الذي ترتب عليه إظهار هذين الحسابين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م علي غير الحقيقة والواقع .

تبين لدي الفحص والمراجعة بختامي الديوان العام لمحافظة سوهاج عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م قيام المختصين بالديوان العام لمحافظة سوهاج بتسوية المبلغ الوارد من الوحدة المحلية لمركز ومدينة سوهاج وجملته ٢٥٧٨٠٠ جنيهها المتبقي من المبالغ المرسلة علي ذمة إجراء عمرات جسيمة لسيارات الإطفاء بإدارة الحماية المدنية بسوهاج إلي الحسابات الدائنة تحت التسوية (طرف جهات) بالخطأ بدلاً من التسوية إلي حساب مصروفات الباب السادس بالاستبعاد الأمر الذي ترتب عليه إظهار هذين الحسابين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م علي غير الحقيقة والواقع وذلك علي النحو التالي :

بموجب أمر الدفع رقم ١٥٩٣٢٢٠٠٧٠٠/١٣/٢٠٢١ تم إرسال مبلغ ٢٦٦٨٠٠ جنيه للوحدة المحلية لمركز ومدينة سوهاج لذمة إجراء عمرات جسيمة لبعض سيارات الإطفاء بإدارة الحماية المدنية بسوهاج خطة العام المالي محل الفحص ٢٠٢٢/٢٠٢١ م .

وبالرجوع للوحدة المحلية لمركز ومدينة سوهاج تبين صرف مبلغ ٩٠٠٠ جنيه فقط من هذا المبلغ بالمستند رقم ٣٣٠١ في ٢٠٢٢/٦/١٢ وتم رد الباقي للديوان العام بالمستند رقم ٣١٣٢ في ٢٠٢٢/٦/١٢ م .

وبموجب التسوية رقم ١٠٧١ في ٢٠٢٢/٦/١٣ والتي من ضمنها مبلغ ٢٥٧٨٠٠ جنيه الوارد من الوحدة المحلية لمركز ومدينة سوهاج بأمر الدفع رقم ١٣٨٨٠١٠٣٨٨٠٩٢٣١٠٩٢٣١٠ تم تعلية المبلغ بحساب جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية (طرف جهات) وكان يتعين استبعادها من مصروفات الباب السادس.

لذا يقتضى الأمر التنبيه إلى:-

١- اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو حصر كافة الحالات الأخرى المماثلة بالإضافة إلى الموضح بالتقرير والعمل علي إجراء التسوية التعديلية اللازمة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م لاستبعاد مبلغ ٢٥٧٨٠٠ جنيها وما يتم حصره من الحسابات الدائنة تحت التسوية مقابل الاستبعاد من مصروفات الباب السادس .

٢- تعديل الدفاتر والاستمارة ٧٥.ع.ح واطار المديرية المالية وجهات الاختصاص وموافقتا بصورة التسوية بعد التعديل والاعتماد .

عدم الخصم علي استخدامات الباب السادس (استثمارات مباشرة) بقيمة المبالغ المنصرفة
كدفعات مقدمة خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠م وما قبله والتي تم تنفيذ الأعمال الخاصة
بها خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١م بالمخالفة الكتاب الدوري رقم ٥٨ لسنة ٢٠٢١م
بشأن شراء الأصول غير المالية الاستثمارات " والتي بلغ ما أمكن حصره من
٣٤٦١٥٥٦.٠٩١ جنيهها .

ص دة ٢٤
٢٤

تضمن الكتاب الدوري رقم ٥٨ لسنة ٢٠٢١م بشأن شراء الأصول غير المالية الاستثمارات "
البند السادس - الإنفاق كدفعة مقدمة علي الحساب منصوص عليها في العقد:-

فقرة ج - - عندما يتم تنفيذ الأعمال أو استلام التوريدات أو جزء منها في سنة أو سنوات تالية (يتم
إجراء التعديل اللازم على كل من الموازنة والخطة الاستثمارية ، ويراعى ان تخطر كلا من وزارة
التخطيط ووزارة المالية (قطاع الموازنة المختص) وبنك الاستثمار القومي .

ثم تجرى القيود التالية :

**** من د/ مصروفات الباب السادس (النوع المختص)

**** إلي د/ إيرادات الباب الثالث نقص الرصيد المدين للدفعات المقدمة (١١٣٥٠٢٠١) .

ويراعى ان يكون القيد المحاسبي على مقطع تمويل (موارد ذاتية ٢٠١٠٢٠١٠٥٠١) .

د- يتم عكس القيد النظامي بالجزء المنفذ وتضمنين حسابي الأصول والمال العام به أيضا بإجراء القيد
المحاسبي التالي :

من مذكورين

**** د/ الأصول غير المالية (حسب التبويب الاقتصادي)

**** من د/ الاستخدامات المدفوع عنها مبالغ مقدما - استثمارية (٩٢١٣٠٤٠١)

إلى مذكورين

*** ال د/ المال العام المستثمر في الأصول غير المالية

*** إلى حد/ المبالغ المدفوعة مقدما عن استخدامات استثمارية (٩١١٣٠٤٠١)

— يراعى ان تكون هذه القيود المحاسبية على مقطع مصدر تمويل (عجز موازنة عامة
١٠١٠١٠١٠١).

إلا انه تبين لدي الفحص تنفيذ العديد من الأعمال والتوريدات المدفوع عنها مبالغ مقدما عن العام
المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١م وما قبله وتم تنفيذ الاعمال بالسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢م ولم يتم الخصم بها
علي استخدامات الباب السادس (استثمارات مباشرة) والتي بلغ ما أمكن حصره منها مبالغ جملتها
٣٤٦١٥٥٦٠٦,٩١ جنيها

وفيما يلي بيانا لما تم حصره بمعرفة المختصين بديوان عام المحافظة وهي كالتالي: -

المبلغ	الجهة
٤٦١١٧٣٧٥,٨٨	الوحدة المحلية لمركز ومدينة سوهاج
١٩٠٠٠٩٣٤,٠٢	مديرية الإسكان والتعمير بسوهاج
٢٣٩٦٦٣٢٨,٢٩	الوحدة المحلية لمركز ومدينة المنشأة
١٢٣٥١١٦٤,٨٦	الوحدة المحلية لحى الكوثر
٢٦٥٦٣٣١٨,٨٣	الوحدة المحلية لحى شرق
١٥٨٢٣٤٤٩,٢٦	الوحدة المحلية لحى غرب
١٩٨٨٨٣٠٣,٨٥	الوحدة المحلية لمركز ومدينة المراغة
١٠٢٦٧٩٢٦,٠٠	الوحدة المحلية لمركز ومدينة جبهينة
١٧٠٣٣٧٣٧,٩٨	الوحدة المحلية لمركز ومدينة طهطا
٢٠٧١٧٦٦٥,٦٠	الوحدة المحلية لمركز ومدينة سافلتة
٣٧٢٥١٧٦٢,٥٥	الوحدة المحلية لمركز ومدينة أخميم
٢٧٠٢٧٢٨٣,٢٢	الوحدة المحلية لمركز ومدينة البلينا
١٣٥١٥٩١٦,٨٤	الوحدة المحلية لمركز ومدينة جرجا
٩٣٩٦٧٠٠,٤٢	الوحدة المحلية لمركز ومدينة طما

الوحدة المحلية لمركز ومدينة دار السلام	١٣١١٤٣٢٦,٥٠
حماية النيل	٩٤٢٦٩٥,٩١
متنوع	٥٥١٨٣٣٣,٠٤
مديرية الطرق والنقل	٢٧٦٥٨٣٨٣,٨٦
الإجمالي	٣٤٦١٥٥٦,٠٦,٩١

لذا يقتضى الأمر التنبيه إلى:-

- ١ - اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو حصر كافة الحالات الأخرى المماثلة بالإضافة إلى الموضح بالتقرير والعمل علي إجراء التسوية التعديلية اللازمة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م لتضمين استثمارات الباب السادس (استثمارات مباشرة) بقيمة الأعمال المنصرفة كدفعات مقدمة عن سنوات سابقة وتم تنفيذها خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م وذلك بمبالغ جملتها ٢٠٢٢/٦,٩١,٣٤٦١٥٥٦ جنيها
- ٢ - تعديل الدفاتر والاستمارة ٧٥.ع.ح واطار المديرية المالية وجهات الاختصاص وموافقتا بصورة التسوية بعد التعديل والاعتماد ..

عدم قيام المختصين بالديوان العام باستبعاد الخصم بقيمة الدفع المقدم (خطة استثمارية
مكون محلي/ مكون أجنبي) الذي لم يتم تنفيذه حتى نهاية العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ م من
الاستثمار المباشر والخصم به علي ح / الدفعات المقدمة والتي بلغ ما أمكن حصره منها
مبالغ جملتها ٢٨, ٢٧٠, ٤٥٠, ١١٢٧٠ جنيهها بالمخالفة لأحكام الكتاب الدوري رقم ٥٨ لسنة
٢٠٢١ م .

تقضي تعليمات كتاب دوري وزارة المالية رقم ٥٨ لسنة ٢٠٢١ م بالبند (سادسا / ٤) منه بأن :

٤ - في نهاية السنة إذا لم يتم تنفيذ الاعمال أو استلام التوريدات المدفوع عنها مبالغ مقدماً أو جزء
منها حتى نهاية العام المالي:

يتم استبعاد الخصم بقيمة الدفع المقدم من الاستثمار المباشر والخصم به علي ح / الدفعات المقدمة على
أن يتم إجراء التعديلات الموازنة اللازمة، ويراعي أن تخطر كلا من وزارة التخطيط ووزارة المالية
(قطاع الموازنة المختص) وبنك الاستثمار القومي.

أ. يتم اجراء القيود المحاسبية بقيمة الجزء غير المنفذ حتى نهاية العام المالي على النحو الآتي:

من ح / مصروفات الباب السادس - دفعات مقدمة (٢١٦٣٠١٠٤)

إلى ح / مصروفات الباب السادس (النوع المختص بالاستبعاد)

ب. يتم عكس القيد النظامي بالجزء المنفذ وتضمنين حسابي الأصول والمال العام به :

من مذكورين

من ح/ الأصول غير المالية (حسب التبويب الاقتصادي)

من ح/ الاستخدامات المدفوع عنها مبالغ مقدماً - استثمارية (٩٢١٣٠٤٠١)

إلى مذكورين

إلى ح/ المال العام المستثمر في الأصول غير المالية (حسب التبويب الاقتصادي) إلى ح/ المبالغ
المدفوعة مقدماً عن استخدامات استثمارية (٩١١٣٠٤٠١)

وبالفحص والمراجعة تبين عدم قيام المختصين بالديوان العام باستبعاد الخصم بقيمة الدفع المقدم
الذي لم يتم تنفيذه حتى نهاية العام المالي من الاستثمار المباشر والخصم به علي ح / الدفعات المقدمة

وعدم إجراء التعديلات الموازنة اللازمة ، وعدم اخطار كلا من وزارة التخطيط ووزارة المالية (قطاع الموازنة المختص) وبنك الاستثمار القومي .

وقد بلغ ما أمكن حصره من مبالغ الدفعات المقدمة التي لم تنفذ حتى نهاية العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢م مبالغ جملتها ٤٥٠٨١٢٧٠,٦٨ جنيها

وذلك على النحو التالي :

بيان	الجهة المصروف لها الدفع المقدم	المبلغ
باقي مبلغ ٧٥٧٠٠٠ جنية لذمة رصف بعض شوارع عرب الأطاوله وج محروس ببلات الانترنت	مديرية الطرق والنقل	٢١٧٩٢٣,٠٠
باقي مبلغ ٦٢٠٠ جنية (بنك دولي) للصرف منه علي رصف الموقع العام أسفل كوبري الثقافة	مديرية الطرق والنقل	١٤٨٣٧٧٥,٠٠
كامل المبلغ (بنك دولي) للصرف منه علي رصف الموقع العام أسفل كوبري الثقافة	مديرية الطرق والنقل	<u>٣٧٣٥٠٠,٠٠</u>
كامل المبلغ الخاص بشراء عدد (٢) لودر مفصلي (خطة استثمارية)	الوحدة المحلية لمركز ومدينة سوهاج	٥٤٢٠٠٠٠,٠٠
لذمة صيانة السويتش ودورات المياه بمبني الديوان العام للمحافظة (خطة استثمارية)	الوحدة المحلية لمركز ومدينة سوهاج	٣٥٠٠٠٠,٠٠
دفعة ٢ تطوير استراحة المحافظة بمدينة ناصر (خطة استثمارية)	مديرية الإسكان بسوهاج	٨٣٦٣٥,٩٠
إنشاء جراج وبوابة أمن بمبني مرور سوهاج (خطة استثمارية)	مديرية الإسكان بسوهاج	٧١٨٨٣,٠٠
إنشاء بوابة وغرفة أمن بجراج مرور سوهاج (خطة استثمارية)	مديرية الإسكان بسوهاج	١١٨٩٧٥,٢٥
تطوير مكتبة ديوان عام محافظة سوهاج (خطة استثمارية (	مديرية الإسكان بسوهاج	٤٤٩٥٥١,٢٠
ختامي مبني ملحق شرطة المسطحات (خطة استثمارية)	مديرية الإسكان بسوهاج	٤٧٣٦٥,٧٠
دفعة ١ تطوير استراحة المحافظة ٢ بمدينة ناصر (خطة استثمارية)	مديرية الإسكان بسوهاج	١١٥٠٣٤,١٥
ختامي تطوير استراحة المحافظة ٢ بمدينة ناصر (خطة استثمارية)	مديرية الإسكان بسوهاج	٤٠٣٨٢٣,٣٨
ختامي إنشاء وحدة إسعاف بالقرب من المنطقة الصناعية (خطة)	مديرية الإسكان بسوهاج	١٥٩٩٨٩,٥٠
إنشاء وحدة إطفاء بالقرب من المنطقة الصناعية (خطة استثمارية)	مديرية الإسكان بسوهاج	٢٩٥٢٧٠,٥

تطوير استراحة المحافظة (١) (خطة استثمارية)	مديرية الإسكان بسوهاج	٣٨٤٨٦٣,٠٠
دفعة ٤ إنشاء وحدة إطفاء بالقرب من المنطقة الصناعية (خطة استثمارية)	مديرية الإسكان بسوهاج	٧٩٤٧٦٧,١٠
دفعة ١ رفع كفاءة مبني الحماية المدنية (خطة استثمارية)	مديرية الإسكان بسوهاج	٤٩٨١٧٢,٥٠
دفعة ٢ تطوير ١٩ مكتب مبني الجهاز بالديوان سابقا (بنك دولي)	مديرية الإسكان بسوهاج	٩٤٧٢٧٥,٦٠
لاستكمال المركز الطبي بحي الكوثر (بنك دولي)	مديرية الإسكان بسوهاج	٨٨٠٠٠٠٠,٠٠
لذمة استكمال السوق الحضري بحي شرق (بنك دولي)	مديرية الإسكان بسوهاج	٣٢٣٧٠٤١,٠٠
لذمة تشطيب مبني وحدة إطفاء ادفا وتسليمه للحماية المدنية (خطة استثمارية)	الوحدة المحلية لمركز ومدينة سوهاج	٨٠٠٠٠٠,٠٠
لذمة استكمال الحملة الميكانيكية بطهطا ١٥٩٣٢٢٠٦٠٠٣٥٥٠ (خطة استثمارية)	الوحدة المحلية لمركز ومدينة طهطا	٣٩٩٩٧٠٤,٩٠
لذمة عمرات جسيمة لسيارات الحملة الميكانيكية ١٥٩٣٢٢٠٦٠٠٣٥٥٠ (خطة استثمارية)	الوحدة المحلية لحي غرب سوهاج	٧٥٠٠٠٠,٠٠
لذمة تنفيذ وتطوير مقابر الكوثر ١٠٣٥١٠ ١٥٩٣٢٢٠٦٠٠٣٥٥٠ (خطة استثمارية)	الوحدة المحلية لمركز ومدينة أخميم	١١٩٨٨٧٢٠,٠٠
لذمة شراء سيارة إطفاء لنقطة الإطفاء بالقرب من المنطقة الصناعية والمصروف دفع مقدم استثماري من الديوان العام بالمستند رقم ٢١٨١ في ٢٠٢٢/٢/١ ولم يتم التوريد حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وقام المختصين بالوحدة المحلية لمركز ومدينة جهينة بإرسال المبلغ للديوان مرة أخرى لتأخر المورد في توريد السيارة وتم تعليته بالحسابات الجارية الدائنة بالتسوية رقم ١١٧٢ في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ولم يتم استبعاده من مصروفات الباب السادس أن ذاك وتم رده للوحدة المحلية لمركز ومدينة جهينة مرة أخرى بموجب أمر الدفع رقم ١٤٤٩٠ ١٥٩٣٢٣١٠١٤٤٩٠ استحقاق في ٢٠٢٢/٨/٤ وحتى تاريخ الفحص ٢٠٢٢/٨/٨ وبالاتصال بالمختصين بالوحدة تبين عدم توريد السيارة وأن آخر متابعة للمورد في ٢٠٢٢/٧/١٨ برقم ١٦٩٨	الوحدة المحلية لمركز ومدينة جهينة	٣٢٩٠٠٠٠,٠٠
الجملة		٤٥٠٨١٢٧٠,٦٨

لذا يقتضى الأمر التنبيه إلى:-

- اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو حصر كافة الحالات الأخرى المماثلة بالإضافة إلى الموضح بالتقرير والعمل علي إجراء التسوية التعديلية اللازمة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م لمبلغ ٤٥٠٨١٢٧٠,٦٨ جنيها وما يتم حصره واستبعاد الخصم بقيمة الدفع المقدم من الاستثمار المباشر والخصم به على ح / الدفعات المقدمة على أن يتم إجراء التعديلات الموازنة اللازمة، ويراعي أن تخطر كلا من وزارة التخطيط ووزارة المالية (قطاع الموازنة المختص) وبنك الاستثمار القومي.

- تعديل الدفاتر والاستمارة ٧٥.ع.ح واطار المديرية المالية وجهات الاختصاص وموافقتنا بصورة التسوية بعد التعديل والاعتماد .

قيام المختصين بالديوان العام بتسوية قيمة مخالفات مواصفات الأعمال الواردة من الإدارة العامة للري بسوهاج عن أعمال ممولة من خطة التنمية المحلية لصعيد مصر (قرض البنك الدولي) عن سنوات سابقة - العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ م إلي حساب المبالغ الدائنة تحت التسوية بالخطأ بدلا من الاضافة إلي حساب الإيرادات الرأسمالية للمكون الأجنبي (قرض البنك الدولي) الأمر الذي ترتب عليه إظهار هذين الحسابين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م علي غير الحقيقة والواقع وذلك بمبلغ إجمالي ٥٢٥٨٤٦٦ جنيهها .

تبين لدي فحص الحساب الختامي للديوان العام لمحافظة سوهاج عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ م قيام المختصين بتسوية مبلغ ٥٢٥٨٤٦٦ جنيهها إلي حساب جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية بموجب التسوية رقم ١٠٨٠ في ٢٠٢٢/٦/١٥ قيمة مخالفات أعمال (ممولة من قرض البنك الدولي) الواردة من الإدارة العامة للري بسوهاج .

وبالرجوع إلي المختصين بالإدارة العامة للري تبين أن هذا المبلغ يمثل قيمة مخالفات في مواصفات الأعمال عن عملية عزبة الحيط الممولة من خطة البنك الدولي لعام ٢٠١٧/٢٠١٨ م بمبلغ ٤٥٢٠٠٠٠٠ جنيهها بموجب بالمستند رقم ٥ في ٢٠٢٤/٦/١٨ م .

وكان يتعين علي المختصين بالديوان العام اضافة هذا المبلغ ٥٢٥٨٤٦٦ جنيهها إلي حساب الإيرادات الرأسمالية (قرض البنك الدولي) بدلا من التسوية بالخطأ إلي حساب جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية - الأمر الذي ترتب عليه إظهار هذين الحسابين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م علي غير الحقيقة والواقع .

لماذا يقتضى الأمر التنبيه إلى:-

- اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو حصر كافة الحالات الأخرى المماثلة بالإضافة إلى الموضح بالتقرير والعمل علي إجراء التسوية التعديلية اللازمة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م لمبلغ ٥٢٥٨٤٦٦ جنيها وما يتم حصره وذلك بسحب المبلغ من حساب جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية مقابل الإضافة إلى حساب الإيرادات الرأسمالية (قرض البنك الدولي) .
- تعديل الدفاتر والاستمارة ٧٥.ع.ح واطار المديرية المالية وجهات الاختصاص وموافقتا بصورة التسوية بعد التعديل والاعتماد .

- قيام المختصين بالديوان العام بتسوية قيمة بواقى الأعمال الواردة من الإدارة العامة للري بسوهاج عن أعمال ممولة من خطة التنمية المحلية لصعيد مصر (قرض البنك الدولي) سنوات سابقة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م إلي حساب المبالغ الدائنة تحت التسوية بالخطأ بدلا من الاضافة إلي حساب الإيرادات الرأسمالية للمكون الأجنبي (قرض البنك الدولي) الأمر الذي ترتب عليه إظهار هذين الحسابين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م علي غير الحقيقة والواقع وذلك بمبلغ إجمالي ٢٩٠.٢٨٠٠ جنيها.

تبين لدي فحص الحساب الختامي لديوان عام محافظة سوهاج عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م قيام المختصين بتسوية مبلغ ٢٩٠.٢٨٠٠ جنيها إلي حساب جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية بموجب التسوية رقم ١٠٢٠ في ٢٠٢٢/٦/٦ م قيمة بواقى أعمال ممولة من خطة التنمية المحلية لصعيد مصر (قرض البنك الدولي) الواردة من الإدارة العامة للري بسوهاج .

وبالرجوع إلي المختصين بالإدارة العامة للري تبين أن هذا المبلغ يمثل قيمة بواقى قيمة الأعمال عن مشروعات (إحلال وتجديد كوبري البورة بإجمالي ٥٧٥٠٠٠ - تغطية ترعة أولاد حمزة بمبلغ ٢٧٠٠٠٠٠ جنية - صيانات ترعة أولاد نصير ، ترعة المساعيد ، تغطية ترعة الساحل بطهطا بمبلغ ١٢٧٢٠٠ جنية) بإجمالي مبلغ متبقي ٣٤٠.٢٢٠٠ جنية وتم خصم مبلغ ٣٣٠.٠٠٠ نسبة الإشراف ليتبقي مبلغ ٣٠.٧٢٠٠ جنية تم إرساله بموجب أمر الدفع رقم ١٥٦٠.١٠٨٢٣١٠٠ الممولة من خطة التنمية المحلية لصعيد مصر (قرض البنك الدولي) سنوات سابقة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م وذلك بعد تسوية مبلغ ١٦٩٤٠٠ جنية ليتبقي مبلغ ٢٩٠.٢٨٠٠ جنية .

وكان يتعين علي المختصين بالديوان العام اضافة هذا المبلغ ٢٩٠.٢٨٠٠ جنيها إلي حساب الإيرادات الرأسمالية (قرض البنك الدولي) بدلا من التسوية بالخطأ إلي حساب جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية - الأمر الذي ترتب عليه إظهار هذين الحسابين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م علي غير الحقيقة والواقع .

لماذا يقتضى الأمر التنبيه إلى:-

- اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو حصر كافة الحالات الأخرى المماثلة بالإضافة إلى الموضح بالتقرير والعمل علي إجراء التسوية التعديلية اللازمة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م لمبلغ ٢٩٠.٢٨٠٠ جنيها وما يتم حصره بالخصم من حساب جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية مقابل الإضافة إلى حساب الإيرادات الرأسمالية (قرض البنك الدولي).
- تعديل الدفاتر والاستمارة ٧٥.ع.ح واطار المديرية المالية وجهات الاختصاص وموافقتا بصورة التسوية بعد التعديل والاعتماد

قيام المختصين بالديوان العام بتسوية قيمة بواقى الأعمال الواردة من مديرية الطرق والنقل بسوهاج عن أعمال رصف ممولة من خطة التنمية المحلية لصعيد مصر (قرض البنك الدولي) سنوات سابقة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م إلي حساب المبالغ الدائنة تحت التسوية بالخطأ بدلا من الاضافة إلي حساب الإيرادات الرأسمالية للمكون الأجنبي (قرض البنك الدولي) الأمر الذي ترتب عليه إظهار هذين الحسابين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م علي غير الحقيقة والواقع وذلك بمبلغ إجمالي ٣, ١٨, ١٢٤٧٧٠ جنيها .

تبين لدي فحص الحساب الختامي لديوان عام محافظة سوهاج عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ م قيام المختصين بتسوية مبلغ ١٨, ٣, ١٢٤٧٧٠ جنيها قيمة بواقى أعمال رصف ممولة خطة التنمية المحلية لصعيد مصر (قرض البنك الدولي) عن سنوات سابقة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ م إلي حساب جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية بموجب التسوية رقم ٩٢٣ في ١١/٥/٢٠٢٢ م .

وبالرجوع إلي المختصين بمديرية الطرق والنقل بسوهاج تبين أن هذا المبلغ يمثل قيمة بواقى قيمة أعمال رصف بيانها كالتالي :

- مبلغ ٨٨, ٤, ٨٠٥١٤ جنية باقي مبلغ ٢٥ مليون جنية لزمة رصف بعض طرق وشوارع مركز ومدينة أخميم المرسلة من الديوان العام بموجب أمر الدفع رقم 130 00321060031593 GP بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢١ .

- مبلغ ٣٠, ٨٨٨, ٤٤٤ جنية باقي مبلغ ٣٥ مليون جنية لزمة رصف بعض طرق وشوارع مركز ومدينة جرجا المرسلة من الديوان العام بموجب أمر الدفع رقم 090 0009001593210600 GP بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٥ .

وكان يتعين علي المختصين بالديوان العام اضافة هذا المبلغ ١٨, ٣, ١٢٤٧٧٠ جنيها إلي حساب الإيرادات الرأسمالية (قرض البنك الدولي) بدلا من التسوية بالخطأ إلي حساب جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية - الأمر الذي ترتب عليه إظهار هذين الحسابين في ٣٠/٦/٢٠٢٢ م علي غير الحقيقة والواقع .

لذا يقتضى الأمر التنبيه إلى:-

- اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو حصر كافة الحالات الأخرى المماثلة بالإضافة إلى الموضح بالتقرير والعمل على إجراء التسوية التعديلية اللازمة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م لمبلغ ١٨,٣,١٨٠,٣٠٤٧٧ جنيها وما يتم حصره بالخصم من حساب جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية مقابل الاضافة إلى حساب الإيرادات الرأسمالية (قرض البنك الدولي).
- تعديل الدفاتر والاستمارة ٥٧٠.ج واخطار المديرية المالية وجهات الاختصاص وموافقتنا بصورة التسوية بعد التعديل والاعتماد

قيام المختصين بالديوان العام بتسوية قيمة المبالغ الواردة من الوحدة المحلية لمركز ومدينة جرجا عن توريد وتركيب كابلات اتصالات ممولة من خطة التنمية المحلية لصعيد مصر (قرض البنك الدولي) عن سنوات سابقة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ م " سبق ارسالها للوحدة المحلية بالتكرار عن ذات الاعمال " الي حساب المبالغ الدائنة تحت التسوية بالخطأ بدلا من الاضافة الي حساب الإيرادات الرأسمالية للمكون الأجنبي (قرض البنك الدولي) الأمر الذي ترتب عليه إظهار هذين الحسابين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م علي غير الحقيقة والواقع وذلك بمبلغ إجمالي ٩٩,٨٧٧,٣٦٤ جنيها .

تبين لدي فحص الحساب الختامي لديوان عام محافظة سوهاج عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ م قيام المختصين بتسوية مبلغ ٩٩,٨٧٧,٣٦٤ جنيها قيمة المبالغ الواردة من الوحدة المحلية لمركز ومدينة جرجا عن توريد وتركيب كابلات اتصالات ممولة من خطة التنمية المحلية لصعيد مصر (قرض البنك الدولي) عن سنوات سابقة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ م " سبق ارسالها للوحدة المحلية بالتكرار عن ذات الاعمال " الي حساب جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية بموجب التسوية رقم ٨٣٥ في ١٧/٤/٢٠٢٢ م .

وبالرجوع إلي المختصين بالوحدة المحلية لمركز ومدينة جرجا تبين أن هذا المبلغ يمثل احد مبلغين سبق ارسالهما للوحدة المحلية لذات الاعمال احدهما بالتكرار ، وقام المختصين بالتعليق بحساب الدائنة تحت التسوية بالوحدة المحلية وبعد استخدام المبلغ الاساسي في الغرض الوارد من اجله بتاريخ ١٤/١٢/٢٠٢١ م تم اعادة ارسال المبلغ الاخر للديوان بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٢٢ وتعليقه بالحسابات الجارية الدائنة بالتسوية ساقفة الذكر .

وكان يتعين علي المختصين بالديوان العام اضافة هذا المبلغ وقدره ٩٩,٨٧٧,٣٦٤ جنيها إلي حساب الإيرادات الرأسمالية (قرض البنك الدولي) بدلا من التسوية بالخطأ إلي حساب جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية - الأمر الذي ترتب عليه إظهار هذين الحسابين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م علي غير الحقيقة والواقع .

لماذا يقتضى الأمر التنبيه إلى:-

- اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو حصر كافة الحالات الأخرى المماثلة بالإضافة إلى الموضح بالتقرير والعمل على إجراء التسوية التعديلية اللازمة لمبلغ ٩٩,٨٧٧,٣٦٤ جنيها وما يتم حصره في ٢٠٢٢/٦/٣٠م بالاستبعاد من حساب جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية مقابل الاضافة إلى حساب الإيرادات الرأسمالية (قرض البنك الدولي).
- تعديل الدفاتر والاستمارة ٧٥.ع.ح واطار المديرية المالية وجهات الاختصاص وموافقتنا بصورة التسوية بعد التعديل والاعتماد.

قيام المختصين بالديوان العام بتسوية قيمة المبالغ الواردة من الوحدة المحلية لمركز ومدينة سوهاج عن اعمال ممولة من خطة التنمية المحلية لصعيد مصر (قرض البنك الدولي) عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢م " سبق ارسالها للوحدة المحلية بال تكرار عن ذات الاعمال " إلى حساب المبالغ الدائنة تحت التسوية بالخطأ بدلاً من الاستبعاد من مصروفات الباب السادس للمكون الأجنبي (قرض البنك الدولي) الأمر الذي ترتب عليه إظهار هذين الحسابين في ٢٠٢٢/٦/٣٠م علي غير الحقيقة والواقع وذلك بمبلغ إجمالي ١٦٤٥٧٢,٥٠ جنيها.

تبين لدي فحص الحساب الختامي لديوان عام محافظة سوهاج عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢م قيام المختصين بتسوية مبلغ ١٦٤٥٧٢,٥ جنيها قيمة المبالغ الواردة من الوحدة المحلية لمركز ومدينة سوهاج عن اعمال ممولة من خطة التنمية المحلية لصعيد مصر (قرض البنك الدولي) عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢م " سبق ارسالها للوحدة المحلية بال تكرار عن ذات الاعمال " إلى حساب جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية بموجب التسوية رقم ٨٣٥ في ١٧/٤/٢٠٢٢م .

وبالرجوع إلى المختصين بالوحدة المحلية لمركز ومدينة سوهاج تبين أن هذا المبلغ يمثل احد مبلغين سبق ارسالهما للوحدة المحلية لذات الاعمال احدهما بالتكرار ، وقام المختصين بالتعليق بحساب الدائنة تحت التسوية بالوحدة المحلية وبعد استخدام المبلغ الاساسي في الغرض تم اعادة ارسال المبلغ الاخر للديوان بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٢م وتعليقه بالحسابات الجارية الدائنة بالتسوية سائلة الذكر .

وكان يتعين علي المختصين بالديوان العام استبعاد هذا المبلغ وقدره ١٦٤٥٧٢,٥ جنيها من مصروفات الباب السادس (قرض البنك الدولي) بدلا من التسوية بالخطأ إلى حساب جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية - الأمر الذي ترتب عليه إظهار هذين الحسابين في ٢٠٢٢/٦/٣٠م علي غير الحقيقة والواقع .

لماذا يقتضى الأمر التنبيه إلى:-

- اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو حصر كافة الحالات الأخرى المماثلة بالإضافة إلى الموضح بالتقرير والعمل علي إجراء التسوية التعديلية اللازمة لمبلغ ١٦٤٥٧٢,٥ جنيها وما يتم حصره في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م بالاستبعاد من حساب جاري المبالغ الدائنة تحت التسوية مقابل الاستبعاد بذات المبلغ من المصروفات الاستثمارية (قرض البنك الدولي).
- تعديل الدفاتر والاستمارة ٧٥.ج واخطار المديرية المالية وجهات الاختصاص وموافقتنا بصورة التسوية بعد التعديل والاعتماد.

مصارف

عدم تضمين مصروفات الباب السادس الاستثمارات (التمويل الذاتي) بقيمة الأعمال المنفذة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ قيمة رد الشيء لأصله بمديرية الطرق والنقل بسوهاج والتي بلغ ما أمكن حصره منها بمبالغ جملتها ٧٨٥٠٤٥٨ جنيها وذلك بالمخالفة لأحكام المادة الثالثة من التأشيرات العامة للموازنة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ م

تضمنت أحكام المادة الثالثة من التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ م بأن :-
"لوزير المالية زيادة اعتمادات الجهات مقابل زيادة موازية في الإيرادات وبما تستخدمه مما يرد لها أو يخصص لها من مساعدات ومنح وهبات وتبرعات محلية وخارجية وإيرادات مجانية لأغراض محددة أو من الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص أو قروض محلية وخارجية وبعد موافقة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية بالنسبة للباب السادس (شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات")، وتعديل الموازنات المعنية تبعا لذلك وتظهر في الحساب الختامي ضمن التنفيذ الفعلي.

إلا أنه تبين لدي الفحص والمراجعة عدم قيام المختصين بالديوان العام بتضمين مصروفات الباب السادس (الاستثمارات - التمويل الذاتي) للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م بقيمة أعمال الرصف وصيانة وترميم الطرق والمنفذ خصما علي حساب المبالغ المحصلة لذمة رد الشيء لأصله بمديرية الطرق والنقل بسوهاج والتي بلغ ما أمكن حصره منها بمبالغ جملتها ٧٨٥٠٤٥٨ جنيها وذلك وفقا لبيان المختصين بمديرية الطرق والنقل بسوهاج في هذا الخصوص ، وفيما يلي بيانا بتلك الأعمال كالتالي :

المبلغ	الجهة
١٣٨٨٠٠٠	الوحدة المحلية لمركز ومدينة سوهاج
٣٧٩٢٠	الوحدة المحلية لمركز ومدينة المنشأة
٨٩٧٧٥	الوحدة المحلية لحي غرب
١١٩٦٤٦٠	الوحدة المحلية لحي شرق
٣٦٨٠٠٠	الوحدة المحلية لمركز ومدينة طهطا
٣٢٩٥١٣٧	الوحدة المحلية لمركز ومدينة أخميم

الوحدة المحلية لمركز ومدينة البلينا	٦٣٨٤٠
الوحدة المحلية لمركز ومدينة طما	١٤١١٣٢٦
الإجمالي	٧٨٥٠٤٥٨

لماذا يقتضى الأمر التنبيه الى:-

- ١- اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو حصر كافة الحالات الأخرى المماثلة والافادة بما يتم حصره وإجراء التسوية التعديلية اللازمة في ٢٠٢٢/٦/٣٠م وذلك بتضمين مصروفات الباب السادس (تمويل ذاتي) بالديوان العام بالمبالغ الموضحة بالتقرير وجملتها ٧٨٥٠٤٥٨ جنيها وما يتم حصره مقابل زيادة موازية في الإيرادات .
- ٢- تعديل الدفاتر والاستمارة ٧٥.ع.ح واطار المديرية المالية وجهات الاختصاص وموافقتنا بصورة التسوية بعد التعديل والاعتماد.

عدم قيام المختصين بقيد قيمة الأعمال والتوريدات الخاصة بالباب السادس والتي تمت فعلاً ولم تسدد قيمتها حتى نهاية العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م وذلك بالمخالفة الكتاب الدوري الصادرة من وزارة المالية رقم ٥٨ لسنة ٢٠٢١ م في هذا الشأن بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ ١٦٨٨٠١ جنية .

تضمن كتاب دوري وزارة المالية رقم (٥٨) لسنة ٢٠٢١ م

٣. الملائحة المحاسبية للأعمال والتوريدات التي تمت فعلاً ووردت مستداتها أو فواتيرها للحسابات ولم يتسنى

سداد مستحقاتها :

تقيد الأعمال والتوريدات التي تمت فعلاً ووردت مستداتها أو فواتيرها للحسابات ولم يتسنى سداد مستحقاتها بحسابي الأعمال والتوريدات الخاصة بالباب السادس ولم تسدد، وحساب المبالغ المستحقة عن الأعمال والتوريدات الخاصة بالباب السادس ولم تسدد.

من د/ الأعمال أو التوريدات الخاصة بالباب السادس ولم تسدد (٩١١٣٠٤٠٤)
إلى د / المبالغ المستحقة عن أعمال وتوريدات خاصة بالباب السادس ولم تسدد (٩٢١٣٠٤٠٤)
مع مراعاة إثبات قيد الأصول والمال العام في ذات الوقت.

حيث أنه وبمخاطبة السيد / مدير لمشتريات بالديوان العام عن تلك التوريدات والأعمال أفاد بالرد المحلي بأنه تم ورود الآتي بيانه قبل ٢٠٢٢/٦/٣٠ ولم يتسنى صرف قيمته وهي :
- مبلغ ١٦٢٣٣٦ جنية باسم / جمعية الولاء لضباط الشرطة بأسيوط قيمة شراء أجهزة تكييف لإدارة المرور (وحدة مرور طهطا) .
- مبلغ ٦٤٦٥ جنية باسم / شركة الجعفري قيمة شراء أصناف لاستراحة نائب المحافظ .
وذلك بإجمالي مبلغ ١٦٨٨٠١ جنية .

لماذا يقتضى الأمر التنبيه إلى:-

١ - اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو حصر كافة الحالات الأخرى المماثلة بالإضافة إلى الموضح بالتقرير والعمل على إجراء التسوية اللازمة في ٢٠٢٢/٦/٣٠م وذلك بقيد تلك المستحقات بحسابي الأعمالي أو التوريدات الخاصة بالباب السادس ولم تسدد ، وحساب المبالغ المستحقة عن الأعمال والتوريدات الخاصة بالباب السادس ولم تسدد وذلك بمبلغ ١٦٨٨٠١ جنيه وما يتم حصره مع تضمين حسابي الأصول والمال العام بقيمتها والإفادة برقم ومبلغ التسوية التي تجري في هذا الشأن حتى تاريخه.

٢ - تعديل الدفاتر والاستمارة ٤٧٥.ج واخطار المديرية المالية وجهات الاختصاص وموافاتنا بصورة التسوية بعد التعديل والاعتماد.

ظهور المنصرف ختاميا على الباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين) علي غير الحقيقة والواقع وبالأقل وذلك لعدم تضمينه بما تم صرفه علي الباب الأول لمشروعات مدرسة تعليم القيادة والونش ومدرسة تعليم الأطفال والهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م وذلك بالمخالفة للتأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة والتي بلغ ما أمكن حصره منها مبالغ جمعتها ١٤١٥٣١٠,٨٤ جنيهها .

٢٠٢٢/٢٠٢١

تضمنت أحكام المادة الثالثة من التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة

عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م بأن :-

"لوزير المالية زيادة اعتمادات الجهات مقابل زيادة موازية في الإيرادات وبما تستخدمه مما يرد لها أو يخصص لها من مساعدات ومنح وهبات وتبرعات محلية وخارجية وإيرادات مجانية لأغراض محددة أو من الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص أو قروض محلية وخارجية وبعد موافقة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية بالنسبة للباب السادس (شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات") ، وتعديل الموازنات المعنية تبعا لذلك وتظهر في الحساب الختامي ضمن التنفيذ الفعلي.

إلا انه تبين لدي الفحص والمراجعة عدم قيام المختصين بديوان عام محافظة سوهاج بتضمين استخدامات الباب الأول بالمنصرف علي حساب مدرسة تعليم قيادة المرور والونش ومدرسة تعليم الأطفال والهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م ، مما يعد مخالفا للتعليمات المشار إليها بعلية وترتب علي ذلك عدم تمثيل استخدامات الديوان العام للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م للحقيقة والواقع وظهور المنصرف ختاميا على الباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين) بالأقل وقد بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ ١٤١٥٣١٠,٨٤ جنيه

وفيما يلي بيانا لما تم حصره كالتالي:-

الجهة	مصرفات الباب الأول خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م
مدرسة تعليم قيادة المرور	٦٣٠٩٣٥٦,٦٥

ونش المرور	٣٣٣١٧٨٤,٤٥
مدرسة تعليم الإطفاء	٣٩٨٥٢٠٥,٧٤
الهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة	٥٢٦٧٥٤,٢٠
الجملة	١٤١٥٣١٠٠,٨٤

لماذا يقتضى الأمر التنبيه إلى:-

١- ضرورة اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو حصر كافة الحالات المماثلة الأخرى بالإضافة إلى الموضح بعالية بالتقرير وإجراء التسوية التعديلية اللازمة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م وذلك بتضمين الحساب الختامي للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بما تم صرفه من حساب مدرسة تعليم قيادة المرور وونش المرور ومدرسة تعليم الإطفاء والهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة بمبالغ جملتها ١٤١٥٣١٠٠,٨٤ جنيها وما يتم حصره والإفادة برقم ومبلغ التسوية التي تجري في هذا الشأن حتى تاريخه.

٢- تعديل الدفاتر والاستمارة ٧٥.ع ح واطار المديرية المالية وجهات الاختصاص وموافقتنا بصورة التسوية بعد التعديل والاعتماد.

ظهور المنصرف ختاميا على الباب الثاني (شراء السلع والخدمات) بالأقل وذلك لعدم تضمنيه بما تم صرفه على الباب الثاني لمشروعات مدرسة تعليم القيادة والونش ومدرسة تعليم الإطفاء والهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١م مما ترتب عليه عدم تمثيل الحساب الختامي للحقيقة العام وذلك بالمخالفة للتأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة والتي بلغ ما أمكن حصره منها مبالغ جملتها ٣٥, ٢٧, ٢٠١٤٠ جنيها

تضمنت أحكام المادة الثالثة من التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة

عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١م بأن :-

"لوزير المالية زيادة اعتمادات الجهات مقابل زيادة موازية في الإيرادات وبما تستخدمه مما يرد لها أو يخصص لها من مساعدات ومنح وهبات وتبرعات محلية وخارجية وإيرادات مجانية لأغراض محددة أو من الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص أو قروض محلية وخارجية وبعد موافقة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية بالنسبة للباب السادس (شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات") ، وتعديل الموازنات المعنية تبعاً لذلك وتظهر في الحساب الختامي ضمن التنفيذ الفعلي.

إلا انه تبين لدي الفحص والمراجعة عدم قيام المختصين بديوان عام محافظة سوهاج بتضمين الحساب الختامي للديوان باستخدامات الباب الثاني المنصرفة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١م على حساب مدرسة تعليم قيادة المرور والونش ومدرسة تعليم الإطفاء والهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة مما يعد مخالفا للتعليمات المشار إليها بعالية وترتب على ذلك عدم تمثيل استخدامات الديوان العام للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١م للحقيقة والواقع بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ ٣٥, ٢٧, ٢٠١٤٠ جنيه .

وفيما يلي بيانا لما تم حصره كالتالي:-

الجهة	مصرفات الباب الثاني خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١
مدرسة تعليم قيادة المرور	٥٦٠, ٢٤, ٤٩

ونش المرور	١٦٦٣١٢٤,٦٦
مدرسة تعليم الإطفاء	٤٩٩٢١٥,٢٠
الهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة	٣٦١٦٦٣,٧٥
الجملة	٣٠٨٤٠٢٧,٣٥

٢.٨٤٠٢٧,٣٥

لماذا يقتضى الأمر التنبيه إلى:-

- ١- ضرورة اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو حصر كافة الحالات المماثلة الأخرى بالإضافة إلى توضيح بعالية بالتقرير وإجراء التسوية التعديلية اللازمة في ٢٠٢٢/٦/٣٠م وذلك بتضمين الحساب الختامي للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١م بما تم صرفه من حساب مدرسة تعليم قيادة المرور وونش المرور ومدرسة تعليم الإطفاء والهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة بمبالغ جملتها ٣٠٨٤٠٢٧,٣٥ جنيها وما يتم حصره والإفادة برقم ومبلغ التسوية التي تجري في هذا الشأن حتى تاريخه.
- ٢- تعديل الدفاتر والاستمارة ٧٥.ع.ح واطار المديرية المالية وجهات الاختصاص وموافقتنا بصورة التسوية بعد التعديل والاعتماد.

تُهور المنصرف ختاميا على الباب الخامس (المصروفات الأخرى) وذلك لعدم تضمينه بما تم صرفه على الباب الثاني لمشروعات مدرسة تعليم القيادة والونش ومدرسة تعليم الإطفاء والهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م مما ترتب عليه عدم تمثيل الحساب الختامي للحقيقة العام وذلك بالمخالفة للتأشيرات العامة الملحقه بقانون ربط الموازنة العامة للدولة والتي بلغ ما أمكن حصره منها بمبالغ جملتها ٣٥, ١٩٩, ٣١٨ جنيهها.

تضمنت أحكام المادة الثالثة من التأشيرات العامة الملحقه بقانون ربط الموازنة العامة للدولة

عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م بان :-

"لوزير المالية زيادة اعتمادات الجهات مقابل زيادة موازية في الإيرادات وبما تستخدمه مما يرد لها أو يخصص لها من مساعدات ومنح وهبات وتبرعات محلية وخارجية وإيرادات مجانية لأغراض محددة أو من الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص أو قروض محلية وخارجية وبعد موافقة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية بالنسبة للباب السادس (شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات")، وتعديل الموازنات المعنية تبعا لذلك وتظهر في الحساب الختامي ضمن التنفيذ الفعلي"

إلا انه تبين لدي الفحص والمراجعة عدم قيام المختصين بديوان عام محافظة سوهاج بتضمين الحساب الختامي للديوان باستخدامات الباب الخامس المنصرفة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م علي حساب مدرسة تعليم قيادة المرور والونش ومدرسة تعليم الإطفاء والهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة مما يعد مخالفا للتعليمات المشار إليها بعالية وترتب علي ذلك عدم تمثيل استخدامات الديوان العام للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م للحقيقة والواقع بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ ٣٥, ١٩٩, ٣١٨ جنيه .

وفيما يلي بيانا لما تم حصره كالتالي:-

الجهة	مصرفات الباب الخامس خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م
مدرسة تعليم قيادة المرور	٣٥, ١٩٩, ٣١٨

ونش المرور	١٦٧٥٥٠٠
مدرسة تعليم الإطفاء	٩١٣٩١٧
الهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة	٤٣٧٨٥١,٩٤
الجملة	٤٣١٨١٩٩,٣٥

٤٢١٨٠٠٠,٤٩

لماذا يقتضى الأمر التنبيه إلى:-

- ١- ضرورة اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو حصر كافة الحالات المماثلة الأخرى بالإضافة إلى توضيح بعالية بالتقرير وإجراء التسوية التعديلية اللازمة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م وذلك بتضمين الحساب الختامي للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م بما تم صرفه من حساب مدرسة تعليم قيادة المرور وونش المرور ومدرسة تعليم الإطفاء والهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة بمبالغ جملتها ٣٥,٣١٨١٩٩,٤ جنيها وما يتم حصره والإفادة برقم ومبلغ التسوية التي تجري في هذا الشأن حتى تاريخه.
- ٢- تعديل الدفاتر والاستمارة ٧٥.ع.ح واخطار المديرية المالية وجهات الاختصاص وموافاتها بصورة التسوية بعد التعديل والاعتماد.

ظهور المنصرف ختاميا على الباب السادس (شراء الأصول غير المالية) وذلك لعدم تضمنيه بما تم صرفه علي الباب السادس لمشروعات مدرسة تعليم القيادة والونش ومدرسة تعليم الإطفاء والهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ م مما ترتب عليه عدم تمثيل الحساب الختامي للحقيقة والواقع ، وذلك بالمخالفة للتأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة والتي بلغ ما أمكن حصره منها مبالغ جملتها ٣٨, ٣١, ٤٣١, ٥٥٦١ جنيهها .

تضمنت أحكام المادة الثالثة من التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة

عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ م بان : -

"لوزير المالية زيادة اعتمادات الجهات مقابل زيادة موازية في الإيرادات وبما تستخدمه مما يرد لها أو يخصص لها من مساعداات ومنح وهبات وتبرعات محلية وخارجية وإيرادات مجانية لأغراض محددة أو من الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص أو قروض محلية وخارجية وبعد موافقة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية بالنسبة للباب السادس (شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات")، وتعديل الموازنات المعنية تبعا لذلك وتظهر في الحساب الختامي ضمن التنفيذ الفعلي"

إلا انه تبين لدي الفحص والمراجعة عدم قيام المختصين بديوان عام محافظة سوهاج بتضمين الحساب الختامي للديوان باستخدمات الباب السادس المنصرفة خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ م علي حساب مدرسة تعليم قيادة المرور والونش ومدرسة تعليم الإطفاء والهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة مما يعد مخالفا للتعليمات المشار إليها بعالية وترتب علي ذلك عدم تمثيل استخدمات الديوان العام للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ م للحقيقة والواقع بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ ٣٨, ٣١, ٤٣١, ٥٥٦١ جنيه .

وفيما يلي بيانا لما تم حصره كالتالي:-

الجهة	مصرفات الباب السادس خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢
مدرسة تعليم قيادة المرور	٤١١٠٣١

ونش المرور	٣٦٧٥٠٠٠
مدرسة تعليم الإطفاء	١١٤٩٦٠
الهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة	١٣٦٠٤٤٠,٣٨
الجملة	٥٥٦١٤٣١,٣٨

لذا يقتضى الأمر التنبيه إلى:-

- ١- ضرورة اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو حصر كافة الحالات المماثلة الأخرى بالإضافة إلى توضيح بعالية بالتقرير وإجراء التسوية التعديلية اللازمة في ٢٠٢٢/٦/٣٠م وذلك بتضمين الحساب الختامي للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١م بما تم صرفه من حساب مدرسة تعليم قيادة المرور وونش المرور ومدرسة تعليم الإطفاء والهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة بمبالغ جملتها ٥٥٦١٤٣١,٣٨ جنيها وما يتم حصره والإفادة برقم ومبلغ التسوية التي تجري في هذا الشأن حتى تاريخه.
- ٢- تعديل الدفاتر والاستمارة ٧٥.ع ح واطار المديرية المالية وجهات الاختصاص وموافاتها بصورة التسوية بعد التعديل والاعتماد.

ظهور المنصرف ختاميا على الأبواب الأول والثاني والخامس علي غير الحقيقة والواقع وذلك نتيجة لعدم تضمينه بما تم صرفه بالزيادة علي المشروعات الإنتاجية مقابل الخصم به علي الحسابات الجارية المدينة وتسويته في نهاية العام ٢٠٢٢/٢٠٢١م مقابل تخفيض الإيرادات عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١م مما ترتب عليه عدم تمثيل الحساب الختامي للحقيقة والواقع وذلك بالمخالفة للتأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة والتي بلغ ما أمكن حصره منها مبالغ جملتها ٣٧, ٢٢٨٦٦٦٦٩ جنيها .

تضمنت أحكام المادة الثالثة من التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة

عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١م بأن :-

"لوزير المالية زيادة اعتمادات الجهات مقابل زيادة موازية في الإيرادات وبما تستخدمه مما يرد لها أو يخصص لها من مساعداة ومنح وهبات وتبرعات محلية وخارجية وإيرادات مجانية لأغراض محددة أو من الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص أو قروض محلية وخارجية وبعد موافقة وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية بالنسبة للباب السادس (شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات")، وتعدل الموازنات المعنية تبعا لذلك وتظهر في الحساب الختامي ضمن التنفيذ الفعلي

"

إلا انه وبالمخالفة لذلك تبين لدي الفحص والمراجعة عدم قيام المختصين بديوان عام محافظة سوهاج ظهور المنصرف ختاميا على الأبواب الأول والثاني والخامس علي غير الحقيقة والواقع وذلك نتيجة لعدم تضمينه بما تم صرفه بالزيادة علي المشروعات الإنتاجية مقابل الخصم به علي الحسابات الجارية المدينة وتسويته في نهاية العام ٢٠٢٢/٢٠٢١م مقابل تخفيض الإيرادات عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١م مما ترتب عليه عدم تمثيل الحساب الختامي للحقيقة والواقع والتي بلغ ما أمكن حصره منها مبالغ جملتها ٣٧, ٢٢٨٦٦٦٦٩ جنيها .

وفيما يلي بيانا لما تم حصره كالتالي:-

إجمالي المبلغ	الباب
١٠١٠١٣٥٢,١٤	الأول (الأجور وتعويضات العاملين)

الثاني (شراء السلع والخدمات)	٥٢١٢١١٢١,٣٣
الخامس (المصروفات الأخرى	٦٤١٩٥,٩٠
الإجمالي	٦٢٢٨٦٦٦٩,٣٧

لماذا يقتضى الأمر التنبيه إلى:-

١- ضرورة اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو حصر كافة الحالات المماثلة الأخرى بالإضافة إلى توضيح بعالية بالتقرير وإجراء التسوية التعديلية اللازمة في ٢٠٢٢/٦/٣٠م وذلك بتضمين الحساب الختامي للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١م بما تم صرفه بالزيادة علي مصروفات الباب الأول والثاني والخامس والخاص بالمشروعات الإنتاجية بمبالغ جملتها ٢٠٢٢٩,٣٧ جنيها وما يتم حصره والإفادة برقم ومبلغ التسوية التي تجري في هذا الشأن حتى تاريخه.

٢- تعديل الدفاتر والاستمارة ٧٥.ع.ح و اخطار المديرية المالية وجهات الاختصاص وموافاتها بصورة التسوية بعد التعديل والاعتماد.

عدم تمثيل مصروفات الباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين) وكذا حساب الإيرادات في
٢٠٢٢/٦/٣٠ للحقيقة والواقع نتيجة لقيام المختصين بالديوان العام لمحافظة سوهاج
بصرف قيمة حوافز بيع المخزون السلعي الراكد والكهنة والخردة للعاملين من حساب
الدائنة تحت التسوية دون تسويته إلي حساب الإيرادات والخصم بقيمته علي البنود
المختصة بالباب الأول بالمخالفة لأحكام كتاب وزارة المالية أرقام رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٧
بقطاع الحسابات والمديرية ملف رقم ١٥/٦/٧٠٧٢٥ م ٤ و٣ لسنة ٢٠١٦ م ٢٠١٦ بلغ ما أمكن
حصره من تلك المبالغ ١١, ٣٣٥٥٣ جنيه .

يقضي كتاب لكتاب دوري وزارة المالية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٧ بقطاع الحسابات والمديرية ملف رقم
١٥/٦/٧٠٧٢٥ م ٤ بأنه :

" بمناسبة صدور قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٩٦ بشأن حصة بيع المخزون
السلعي الراكد والخردة والكهنة .

وبمناسبة صدور قرار السيد / وزير المالية رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٩٧ بشأن القواعد المنظمة للخصم بما
يلزم من مصروفات أو حوافز لتنفيذ خطة تصريف المخزون السلعي الراكد والخردة والكهنة .

فانه يتعين علي كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة والإدارة المحلية والهيئات الخدمية مراعاة الآتي :

أولا :

ثانيا :

ثالثا : الخصم علي البنود المختصة في موازاناتها بما يلزم من مصروفات أو حوافز بتنفيذ خطة
تصريف المخزون السلعي الراكد والخردة والكهنة طبقا للقواعد الآتية :

١-

٢- يتولي السادة

(أ) (ب) (ج) (د)

(هـ) تصرف هذه الحوافز خصما علي الباب الأول مجموعة (١) بند (٥) نوع ٣ حوافز للعاملين بموازانات الوحدات المعنية .

كما يقضي كتاب دوري وزارة المالية رقم ٣ لسنة ٢٠١٦م:

على مشاطرة رأي الإدارة المركزية للتشريع المالي بوزارة المالية لرأي الجهاز المركزي للمحاسبات (والذي صدر بمناسبة كتاب دوري وزارة المالية رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٢م ، ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ ، ٨٥ لسنة ٢٠٠٢م) والمنتهي إلى ضرورة أيلولة أي مبالغ يتم تحصيلها تحت مسمى عمولة أيا كان نوعها مقرر أصلا أو مضافة اتفقا إلى إيرادات الجهات الإدارية ولا يجوز تخصيص أي مبالغ منها كإثابة للعاملين أو لأي غرض آخر ولا يحول ذلك دون ملائمة إثابة العاملين على بنود الموازنة المختصة بذلك تقديرا بهذا الجهد أو لتحفيزهم .

إلا انه وبالمخالفة لذلك تبين لدي فحص الحساب الختامي لديوان عام محافظة سوهاج عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢م عدم تمثيل مصروفات الباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين) وكذا حساب الإيرادات في ٢٠٢٢/٦/٣٠م للحقيقة والواقع نتيجة لقيام المختصين بالديوان العام لمحافظة سوهاج بصرف قيمة حوافز بيع المخزون السلعي الرائد والكهنة والخردة للعاملين من حساب الدائنة تحت التسوية دون تسويته إلى حساب الإيرادات والخصم بقيمته علي البنود المختصة بالباب الأول بلغ ما أمكن حصره من تلك المبالغ ٢٣٥٥٣,١١ جنيه والذي تم صرفه بالمستند رقم ٣٢٥٧ بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٢م بمبلغ ٢٣٥٥٣,١١ جنيه بناء علي المذكرة المعروضة للموافقة علي الصرف بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٩م .

لذا يقضى الأمر التنبيه إلى :

- ١- اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو حصر كافة الحالات الأخرى المماثلة بالإضافة إلى الموضح بالتقرير والعمل علي إجراء التسوية التعديلية اللازمة في ٢٠٢٢/٦/٣٠م لمبلغ ٢٣٥٥٣,١١ جنيها وما يتم حصره بتضمين الباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين) البند المختص مقابل تضمين حساب الإيرادات بنفس قيمة المبلغ والإفادة برقم ومبلغ التسوية التي تجري في هذا الشأن حتى تاريخه.
- ٢- تعديل الدفاتر والاستمارة ٧٥.ح واخطار المديرية المالية وجهات الاختصاص وموافقتها بصورة التسوية بعد التعديل والاعتماد.

عدم تمثيل إيرادات العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ للحقيقة والواقع نتيجة لعدم تضمينه بفائض الحساب الختامي للخراتنة الموحد المتمثل في مدرسة تعليم قيادة المرور وونش المرور ومدرسة تعليم الإطفاء وهيئة تنشيط السياحة خلال العام المالي المذكور وذلك بالمخالفة لرأى الإدارة المركزية للخبرة المالية بوزارة المالية الصادر للمديرية المالية في ٢٠١٧/١/٩م بلغ ما أمكن حصره مبلغ ١٦٧٣٦٤٠,٠٩ جنيهاً.

تضمن رأى الإدارة المركزية للخبرة المالية بوزارة المالية بكتابها بتاريخ ٢٠١٧/١/٨ والصادر منها برقم ٢١ في ٢٠١٧/١/٩م إلى السيد الأستاذ/ رئيس الإدارة المركزية – مدير المديرية المالية لمحافظة سوهاج وبشأن كتاب المديرية رقم ٢٥٥ في ٢٠١٦/١٢/١٤ بخصوص طلب مراجعة واعتماد بعض اللوائح الخاصة بمحافظة سوهاج والذي أوضح بأنه سبق وان صدر قرار لجنة اللوائح الخاصة المشكلة بقرار وزير المالية رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٥م بجلستها المنعقدة في ٢٦/٤/٢٠١٠م بتعذر مراجعة واعتماد مشاريع اللوائح الآتية حيث ان هذه المشروعات لا ينطبق عليها وصف المشروعات الإنتاجية التي يمولها حسابي الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة أو المشروعات التي تقام بالجهود الذاتية وتعد سلباً لاختصاصات الوحدات المحلية بالمحافظة وذلك طبقاً لأحكام قانون الإدارة المحلية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩م ولائحته التنفيذية ومن ثم يجب أيلولة إيرادات هذه المشروعات إلى حساب الإيرادات بموازنة المحافظة كإيرادات عامة للدولة وتطبق القواعد العامة بشأنها ومنها الآتي :

اللائحة المالية لمشروع مواقف سيارات الأجرة : (لا يعد المشروع احد المشروعات المنبثقة من حسابي الخدمات والتنمية المحلية لكون إيرادات هذا المشروع من الإيرادات العامة للمحافظة حيث ان مواقف السيارات من المرافق العامة للمحافظة التي تتولى إدارتها وحدات الإدارة المحلية طبقاً لنص المادة رقم ٣٥ فقرة ج من قانون الإدارة المحلية المشار إليه)

اللائحة المالية لمشروع تعليم قيادة السيارات :- (لا يعد المشروع من المشروعات الإنتاجية المنبثقة من حسابي الخدمات والتنمية المحلية طبقاً لنص المادة رقم ٣٨ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الإدارة المحلية ويطبق بشأنه قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣م والمعدل بالقانونين رقمي ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ ، ١٢١ لسنة ٢٠٠٩م ولائحته التنفيذية)

مشروع اللائحة المالية لهيئة تنشيط السياحة : (حيث قررت لجنة اللوائح في جلستها بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٤م في حالة مماثلة تعذر مراجعة واعتماد اللائحة المذكورة لافتقارها إلى السند القانوني حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٥م والمعدل بالقرار الجمهوري رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٩ وردا خلا من أية إشارة إلى إجازة إنشاء حساب خاص أو وضع لائحة تتضمن قواعد الصرف منه .)

وأخيرا يتضح مما سبق ان مشاريع اللوائح المالية الواردة للإدارة تعد من المرافق العامة التي تقوم المحافظة بإدارتها مع العلم بان عدم قانونية اعتماد مشاريع اللوائح ليس معناه وقف العمل بهذه المشاريع وإنما تحديد الصرف المالي بدقة عن طريق العمل من خلال الموازنة العامة للدولة بأئولة إيراداتها إلى الموازنة العامة للدولة مع تحميلها بالأعباء المالية المترتبة عليها .

إلا انه تبين بالفحص والمراجعة عدم قيام المختصين بديوان عام محافظة سوهاج بتضمين إيرادات العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بفائض الحساب الختامي للخزانة الموحد المتمثل في مدرسة تعليم قيادة المرور وونش المرور ومدرسة تعليم الإطفاء ومشروع المحاجر والبالغ جملتها ١٦٧٣٦٤٠,٠٩ جنيه خلال العام المالي المذكور وترتب على ذلك حرمان الإيرادات العامة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ من هذا الفائض وعدم تمثيله للحقيقة والواقع .

وفيما يلي بيان جملة هذا الفائض والذي لم يتم تضمينه للإيرادات العامة للدولة كالتالي :

المشروع	الفائض
مدرسة قيادة المرور	٣٤٨٦٥,٥٦
ونش المرور	٨٢٤٥٩٠
مدرسة تعليم الإطفاء	٥٨١٨٨٢,٠٦
الهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة	٢٣٢٣٠٢,٤٧
الجملة	١٦٧٣٦٤٠,٠٩

لذا يقتضى الأمر التنبيه إلى :

- ١ - اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو حصر كافة الحالات المماثلة الأخرى بالإضافة إلى الموضح بعالية بالتقرير والعمل على إجراء التسوية التعديلية اللازمة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م بإضافة الفائض للحسابات الموضحة بالتقرير وقدره ١٦٧٣٦٤٠,٠٩ جنيه وما يتم حصره من حسابات أخرى لإيرادات العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م مقابل الخصم على هذه الحسابات بحساب الخزانة الموحد والإفادة برقم ومبلغ التسوية التي تجرى في هذا الشأن حتى تاريخه .
- ٢ - تعديل الدفاتر والاستمارة ٧٥.ح وإخطار المديرية المالية وجهات الاختصاص وموافقتنا بصورة التسوية بعد التعديل والاعتماد.

قيام المختصين بديوان عام محافظة سوهاج بتسوية مبلغ ٥٧٥٠٠ جنيه بالخطأ إلى حساب إيرادات متنوعة أخرى بدلا من تسويتها إلى حساب إيرادات رأسمالية الأمر الذي ترتب عليه أظهار هذين الحسابين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م علي غير الحقيقة والواقع .

تبين لدي الفحص قيام المختصين بالديوان العام بتسوية مبلغ ٥٧٥٠٠ جنيه بالخطأ إلى حساب إيرادات أخرى مختلفة بدلا من تسويتها إلى حساب إيرادات رأسمالية الأمر الذي ترتب عليه أظهار هذين الحسابين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م علي غير الحقيقة والواقع وفيما يلي توضيح ذلك :

إذ أنه بموجب التسوية رقم ٦٠٤ بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٣ م بموجب أمر الدفع رقم 18432231004400 بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٦ م ورد للوحدة الحسابية مبلغ ٥٧٥٠٠ جنيها من الوحدة المحلية لمركز ومدينة دار السلام يمثل قيمة أولوية عطاء مخصصة من مفاول عملية / إحلال وتجديد مبني الوحدة المحلية لقرية السلام والسابق خصم مبلغها على الخطأ الاستثمارية للعام المالي ٢٠٢٠/٢١/٢٠٢٠ م.

وقام المختصون بإضافة مبلغ الـ ٥٧٥٠٠ جنيها إلى حساب إيرادات أخرى متنوعة بدلا من تسويتها إلى حساب إيرادات رأسمالية الأمر الذي ترتب عليه إظهار هذين الحسابين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م علي غير الحقيقة والواقع .

لذا يقتضى الأمر التنبيه إلى :

- ١- اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو حصر كافة الحالات الأخرى المماثلة بالإضافة إلى الموضح بالتقرير والعمل علي إجراء التسوية التعديلية اللازمة في ٢٠٢٢/٦/٣٠م لمبلغ ٥٧٥٠٠ جنيها وما يتم حصره لإزالة المبلغ من حساب إيرادات أخرى متنوعة مقابل تسويته وإضافته إلي حساب إيرادات رأسمالية .
- ٢- الإفادة برقم ومبلغ التسوية التي تجري في هذا الشأن حتى تاريخه.
- ٣- إجراء التعديل اللازم في الدفاتر والاستمارة ٧٥.ع.ح والإفادة بما يتم في هذا الشأن حتى تاريخه مع موافقتنا بصورة التسوية والاستمارة بعد التعديل والاعتماد .

عدم إظهار الإيرادات في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م معبرة عن الحقيقة والواقع لعدم تضمينها بمبلغ ٤٢,٤٩٦٣٧,٤٩ جنيهها الواردة كحوافر بيع كهنة والمعللة بحساب الدائنة تحت التسوية

نص كتاب دوري وزارة المالية رقم ٣ لسنة ٢٠١٦م:

على مشاطرة رأي الإدارة المركزية للتشريع المالي بوزارة المالية لرأي الجهاز المركزي للمحاسبات (والذي صدر بمناسبة كتاب دوري وزارة المالية رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٢ م ، ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ ، ٨٥ لسنة ٢٠٠٢ م) والمنتهي إلى ضرورة أيلولة أي مبالغ يتم تحصيلها تحت مسمى عمولة أيا كان نوعها مقرر أصلا أو مضافة اتفاقا إلى إيرادات الجهات الإدارية ولا يجوز تخصيص أي مبالغ منها كإثابة للعاملين أو لأي غرض آخر ولا يحول ذلك دون ملائمة إثابة العاملين على بنود الموازنة المختصة بذلك تقديرا بهذا الجهد أو لتحفيزهم.

إلا انه تبين لدى الفحص ورود مبالغ تتمثل في حافز بيع كهنة وتعليثها بحساب الدائنة تحت التسوية وذلك بإجمالي مبلغ ٤٢,٤٩٦٣٧,٤٩ جنيه .

وكان ينبغي إضافة تلك المبالغ للإيرادات بدلا من تعليثها بحساب الدائنة تحت التسوية مما يترتب عليه عدم إظهار الإيرادات في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م غير معبرة عن الحقيقة والواقع .

لذا يقتضى الأمر التنبيه الى :-

التنبيه نحو حصر كافة الحالات الأخرى المماثلة اضافه لما تم حصره بمعرفه الجهاز وإجراء التسوية التعديلية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م لتضمين الإيرادات الجارية بمبلغ ٤٢,٤٩٦٣٧,٤ جنيه وما يتم حصره مقابل الاستبعاد من حساب الدائنة تحت التسوية وتصويب الوضع بالدفاتر والسجلات والاستمارة ٧٥ ح.ع في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م واخطار جهات الاختصاص مع موافقتنا بصورة التسوية والاستمارة بعد التعديل والاعتماد .

عدم تمثيل الإيرادات العامة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م للحقيقة والواقع نتيجة لعدم تضمينها بمبلغ ٥٤٢٤١,٤٥ جنيه معلي بالحسابات الجارية الدائنة تحت التسوية يتمثل في قيمة باقي مبالغ خصما علي حساب رصيد مدرسة قيادة المرور للصرف علي بعض بنود الباب الثاني (مستحقات فواتير المياه والكهرباء والاتصالات وقطع غيار سيارات وخلافه) من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ م وانتهاء الغرض من التعلية بدلا من التسوية للإيرادات العامة للدولة مما أدى إلي عدم تمثيل حسابي الإيرادات والدائنة تحت التسوية للحقيقة والواقع .

تبين لدي الفحص عدم تمثيل الإيرادات العامة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م للحقيقة والواقع نتيجة لعدم تضمينها بمبلغ ٥٤٢٤١,٤٥ جنيه معلي بالحسابات الجارية الدائنة تحت التسوية يتمثل في قيمة باقي مبالغ خصما علي حساب رصيد مدرسة تعليم قيادة المرور للصرف علي بعض بنود الباب الثاني (مستحقات فواتير المياه والكهرباء والاتصالات وقطع غيار سيارات وخلافه) من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ م وانتهاء الغرض من التعلية بدلا من التسوية للإيرادات العامة للدولة مما أدى إلي عدم تمثيل حسابي الإيرادات والدائنة تحت التسوية للحقيقة والواقع .

اذ أنه بموجب التسوية رقم ١١٧ بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٥ بمبلغ ٣٣٠٠٠٠ جنيه تم تعلية المبلغ الوارد لذمة تدعيم بعض بنود الباب الثاني من الفائض المرحل لحساب مدرسة تعليم القيادة عن العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ م وتم الصرف منه في تلك الأغراض وتبقى مبلغ ٥٤٢٤١,٤٥ جنيه معلي بالحسابات الجارية الدائنة دون تسويته إلي حساب الإيرادات لانتهاء الغرض المعلى من أجله فضلا عن

تسوية فائض الحسابات الخاصة والتي منها مدرسة تعليم القيادة لحساب الإيرادات العامة للدولة بعد انتهاء السنة المالية .

لذا يقتضى الأمر التنبيه إلى :

١- اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو حصر كافة الحالات الأخرى المماثلة بالإضافة إلى الموضح بالتقرير والعمل علي إجراء التسوية التعديلية اللازمة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م لمبلغ ٥٤٢٤١,٤٥ جنيها وما يتم حصره بالاضافة إلي حساب الإيرادات مقابل إزالتها من حساب الدائنة تحت التسوية والإفادة برقم ومبلغ التسوية التي تجري في هذا الشأن حتى تاريخه.

٢- إجراء التعديل اللازم في الدفاتر والاستمارة ٤٧٥ ح.ع واطار جهات الاختصاص والإفادة بما يتم في هذا الشأن حتى تاريخه مع موافقتنا بصورة التسوية والاستمارة بعد التعديل والاعتماد .

عدم قيام المختصين بالديوان العام بتسوية قيمة بيع الكهنة والخردة (المخزون السلعي) إلى حساب الإيرادات الرأسمالية واستمرار تعليته بالحسابات الجارية الدائنة عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م مما أدى إلى عدم تمثيل حساب الإيرادات الرأسمالية وحساب الدائنة تحت التسوية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م علي غير الحقيقة والواقع وبالمخالفة لكتاب دوري وزارة المالية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٧ بقطاع الحسابات والمديريات ملف رقم ١٥/٦/٧٠٧٢٥ م بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ ٨,٧٧,٣٦٢ ١١ جنيه .

يقضي كتاب لكتاب دوري وزارة المالية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٧ بقطاع الحسابات والمديريات ملف رقم ١٥/٦/٧٠٧٢٥ م بأنه :

" بمناسبة صدور قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٩٦ بشأن حصيلة بيع المخزون السلعي الراكد والخردة والكهنة .

وبمناسبة صدور قرار السيد / وزير المالية رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٩٧ بشأن القواعد المنظمة للخصم بما يلزم من مصروفات أو حوافز لتنفيذ خطة تصريف المخزون السلعي الراكد والخردة والكهنة .

فانه يتعين علي كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة والإدارة المحلية والهيئات الخدمية مراعاة الآتي :

أولا : الالتزام بتوريد كامل حصيلة بيع المخزون السلعي الراكد وحصيلة بيع الكهنة إلى الموارد الرأسمالية لموازاناتها محتسبة علي أساس سعر البيع .

إلا انه وبالمخالفة لذلك تبين لدي فحص الحساب الختامي لديوان عام محافظة سوهاج عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ عدم قيام المختصين بتسوية قيمة بيع الكهنة والخردة (المخزون السلعي) إلى حساب الإيرادات الرأسمالية واستمرار تعليته بالحسابات الجارية الدائنة عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ مما أدى إلى

عدم تمثيل حساب الإيرادات الرأسمالية وحساب الدائنة تحت التسوية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ علي غير الحقيقة والواقع بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ ١١٣٦٢٠٨,٧٧ جنيه ما زال معلي بالحسابات الجارية الدائنة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ حتى تاريخ الفحص في أغسطس ٢٠٢٢ م .

لذا يقتضى الأمر التنبيه إلى :

- ١- اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو حصر كافة الحالات الأخرى المماثلة بالإضافة إلى الموضح بالتقرير والعمل علي إجراء التسوية التعديلية اللازمة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ لمبلغ ١١٣٦٢٠٨,٧٧ جنيها وما يتم حصره بالتسوية إلي حساب الإيرادات الرأسمالية مقابل إزالتها من حساب الدائنة تحت التسوية والإفادة برقم ومبلغ التسوية التي تجري في هذا الشأن حتى تاريخه.
- ٢- إجراء التعديل اللازم في الدفاتر والاستمارة ٧٥.ج.ح وخطر جهات الاختصاص والإفادة بما يتم في هذا الشأن حتى تاريخه مع موافقتنا بصورة التسوية والاستمارة بعد التعديل والاعتماد .

الحسابات الجارية والنظامية المدينة والدائنة

حساب جارى المبالغ المدينة تحت التسوية

بلغ رصيد هذا الحساب من واقع الدفاتر والاستمارة ٧٥ ح في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م
مبلغ ١٣٨٨٤,٠٩ جنيه .

وهذه المبالغ بيانها كالتالي :

المبلغ	الحساب
٢٧١٩,٩٠	مدينة تحت التسوية متنوعة
١٨٥٠	رئيس الإدارة المركزية
١٩٠٠	إدارة المنطقة الصناعية
٦٥١٤,٧٩	مدينة تحت التسوية جهات
٨١٣,١٠	بدل نقدي مرور (السيد علي أحمد)
٦٦,٣٠	علي أحمد محمود
٢٠	السيد علي حسين
١٣٨٨٤,٠٩	جملة

لذا يقتضى الأمر التنبيه إلى :

اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو العمل على تسوية المبالغ الموضحة بهذا الحساب مع ذكر أرقام وتواريخ ومبالغ ما يتم تسويته وسداده من هذه المبالغ والإفادة بما يتم في هذا الشأن حتى تاريخه.

ح / جارى المبالغ الدائنة تحت التسوية :-

بلغ رصيد هذا الحساب من واقع الدفاتر والاستمارة ٧٥ ح٠ع في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م مبلغ ٩٥٧٠٠٧١٢,٩٧ جنيه تم تسوية مبلغ ٩٣,٩٣ ٣٠٩٤٠٣٦٩,٩٤ جنيهه خلال شهر يوليو ٢٠٢٢ م وحتى ٢٠٢٢/٨/١٠ م ليتبقى مبلغ ٦٤٧٦٠٣٤٣,٠٤ جنيه بدون تسوية وقد أسفر فحص مفردات الحساب عن:-

١ - عدم قيام المختصين باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسوية المبالغ المعلاة بالحساب أولاً بأول مما أدى إلى تضخم رصيد الحساب من عام إلى آخر بالمخالفة لأحكام اللائحة المالية للموازنة والحسابات.

تضمنت أحكام المادة (٥٣٤) من اللائحة المالية للموازنة والحسابات بأنه:-

- بواقي المبالغ المقيدة بالحسابات الجارية الدائنة التي لم تصرف أو تسوى لغاية آخر يونيه من كل سنة ترحل إلى حسابات السنة المالية التالية (وعلى الوحدات الحسابية الاهتمام بتسوية المبالغ المقيدة بهذه الحسابات واتخاذ الإجراءات التي تكفل تسوية الحسابات الجارية الدائنة أولاً بأول عن طريق إخطار الإدارة المختصة وفقاً للتعليمات المقررة

إلا أنه تبين لدي الفحص تعليية بعض المبالغ بالدائنة تحت التسوية (متنوعة) دون التحري عن أصحابها وأعلامهم بالمبالغ المستحقة لهم والمعلاة بهذا الحساب للتقدم لصرفها .

وفيما يلي أمثلة ذلك:-

بيــــــــــــــــان	المبلغ	رقم وتاريخ التسوية
متنوعة (٢) لمبالغ غير موضح طبيعة تلك المبالغ	١٦٤٢٩٧,٥٦	تسويات متعددة
متنوعة (١) لمبالغ غير موضح طبيعة تلك المبالغ	١٧٩٢٧٥,٦٧	٢١٣ في ٢٠٢١/٩/٢٠ م
متنوعة (١) لمبالغ غير موضح طبيعة تلك المبالغ	٦٧٥٠٠٠	٦٧١ في ٢٠٢١/١٢/٢٣ م
متنوعة (١) ضرائب	٢٥٠٠٠٠٠٠	١١٧٢ في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م
متنوعة (١) عشوائيات	٨٠٧٥٠٠٠٠	١١٧٢ في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م
متنوعة (١) مبالغ وردت جملة بدون تفصيل غير معروف طبيعتها	٢٣٧٥٥٢٩,٥٠	١١٧٦ في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م
حياة كريمة	٢٢٦٣٦٠٠٣,٧١	تسويات متعددة
مبالغ محولة بنك الاستثمار من مدينة طما	١٩٩٩٣٧٤	١١٢٠ في ٢٠٢٢/٦/٢٦ م
معلاه بنك دولي دائنة غير موضح طبيعتها بالدفاتر	٣٩١٢٧٩,٦٥	٧٥٤ في ٢٠٢٢/٣/٩ م

لذا يقتضي الأمر التنبيه الي:-

تشكيل لجنة من المختصين لبحث ودراسة تلك المبالغ ومثيلاتها والتواصل مع الإدارات المختصة بالوحدة لمعرفة طبيعة تلك المبالغ ومستحقيتها والعمل علي تسويتها طبقا للغرض الواردة والمعلاة من اجله مع إجراء التسويات اللازمة أو التعديلية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م إذا تطلب الأمر ذلك والإفادة تفصيلا بعمل اللجنة فور الانتهاء وما يتم من تسويات في هذا الشأن .



٢ - تعلية بعض مبالغ التأمينات بحساب الدائنة تحت التسوية كان

يتعين تعليتها بحساب التأمينات المتنوعة والتي بلغ ما أمكن حصره منه

٢٠١٣٥,٧٠ جنيه .

٢٢٤

تقضى أحكام المادة رقم (٥٣٦) من اللائحة المالية للموازنة والحسابات بأنه:
" المبالغ المقيدة بالحسابات الجارية الدائنة والتي لم يطالب بها خلال سنة ميلادية من تاريخ ايداعها تضاف إلي لإيرادات الموازنة تحت نوع " مبالغ معلا دائنة مضت عليها المدة القانونية " - حساب اقتصادي ١١٣٥٠١٠١ ، وتجري هذه العملية بمجرد التأكد من انتهاء عام كامل من تاريخ تعليتها بالدفاتر الخاصة بها ، ويؤشر عنها في دفتر مفردات الحسابات الجارية الدائنة (٣٩ أو ٣٩ مكرر ع . ح) أمام كل مبلغ برقم وتاريخ إذن التسوية الذي أضيفت به للإيرادات .

ولا تعد الإضافة للإيرادات سوي عملية حسابية محضة القصد منها الإقلال من المبالغ المقيدة بالحسابات الجارية الدائنة دون إخلال بحق صاحب الشأن في المطالبة بهذه المبالغ خلال المدة المقررة قانونا . "

كما تضمنت المادة رقم ٥٣٧ من ذات اللائحة بأنه :

" تستثنى من القواعد المذكورة بالفقرة الأولى من المادة السابقة المبالغ الآتية :

أولا :

ثانيا :

ثالثا : تأمينات المتعهدين والمقاولين وملترمي المعادي (المعديات) وحلقات الأسهمك فإنها تسري عليها المواعيد المحددة في القاعدة العامة الواردة بالمادة السابقة من يوم انتهاء الالتزام .

تبين لدى فحص الحساب الختامي لديوان عام محافظة سوهاج عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢م تعلية مبالغ بحساب بواقى الدائنة تحت التسوية تمثل

قيمة تأمينات كان يتعين تعليلها بحساب التأمينات المتنوعة فضلا عن عدم فحص طبيعة هذه المبالغ وتسوية المبالغ التي مضت عليها المدد القانونية وانتهى الالتزام المعلاة من اجله (وفق احكام اللائحة المالية للموازنة والحسابات) الي حساب الايرادات وقد بلغ ما أمكن حصره منها ٤٢٠١٣٥,٧٠ جنية بيانها علي

النحو التالي:

رقم وتاريخ المستند	المبلغ	بيان
مستندات متعددة	٤٢٠١٣٥,٧٠	تأمين محاجر

الأمر الذي ترتب عليه ظهور كلا الحسابين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م علي غير الحقيقة والواقع.

لذا يقتضي الأمر التنبيه الي :-

- التنبيه إلى تشكيل لجنة لفحص مفردات الحساب وحصر كافة الحالات المماثلة وتسوية المبالغ التي مضت عليها المدد القانونية وانتهى الالتزام المعلاة من اجله (وفق احكام اللائحة المالية للموازنة والحسابات) الي حساب الايرادات والاستبعاد من حساب بواقي الدائنة المتنوعة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م ، وتعليله الباقي بحساب التأمينات المتنوعة وتعديل الحساب الختامي للوحدة عن السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٢ م في ضوء ما تقدم وموافقتنا بما يؤيد ذلك.

- إجراء التعديل اللازم في الدفاتر والاستمارة ٥٧٥.ج واخطار جهات الاختصاص والإفادة بما يتم في هذا الشأن حتى تاريخه مع موافقتنا بصورة التسوية والاستمارة بعد التعديل والاعتماد .

٣ - تضخم رصيد حساب الدائنة تحت التسوية بالعديد من المبالغ المضافة من كشوف الوحدة الحسابية المركزية والواردة تحت مسمى "سداد مديونيات حكومية" دون قيام المختصين ببحث هذه المبالغ ومعرفة طبيعتها والقيام بتسويتها خصما من المصروفات أو إضافتها للإيرادات أو إرسالها للجهات صاحبة الحق حال كونها لا تخص الديوان العام بلغ رصيد تلك المبالغ بالحسابات الجارية الدائنة في العام ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ ٧٠٧٢٦٨٣,٤٦ جنيها .

تبين لدى فحص الحساب الختامي لديوان عام محافظة سوهاج عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م تضخم رصيد حساب الدائنة تحت التسوية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م نتيجة لإضافة العديد من المبالغ الواردة بكشوف الوحدة الحسابية المركزية تحت مسمى سداد مديونيات حكومية دون قيام المختصين باتخاذ ما يلزم تجاه تسوية هذه المبالغ بلغ رصيد تلك المبالغ بالحسابات الجارية الدائنة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م مبلغ ٧٠٧٢٦٨٣,٤٦ جنية .

ومن أمثلة تلك المبالغ :-

المبلغ	بيان	رقم وتاريخ التسوية
١٩٣٧٤٣,٠٣	(٧١٣٩٠٠٠) سداد مديونيات حكومية	١١٤٧ في ٢٠٢٢/٦/٢٦
٢٦٠٨٩٠٦,٥٣	(٥٣٧٣٦٨) سداد مديونيات حكومية	١٠٢٠ في ٢٠٢٢/٦/٦

٩٢٨٢٧٨,٩٥	سداد مديونيات حكومية (٥٣٧٣٦٨)	٩٢٣ في ٢٠٢٢/٥/١١
١٢٨٨٧٠,٠٠	سداد مديونيات حكومية (٢٣٤٦١٨٧٦)	٤٩٥ في ٢٠٢٢/١/٢٣

لذا يوصى الجهاز

اتخاذ اللازم نحو تشكيل لجنة من المختصين لحصر كافة المبالغ المعلاه بالحسابات الجارية الدائنة تحت مسمى "سداد مديونيات حكومية" وبحث طبيعتها من حيث استبعاد مصروفات أو إضافة للإيرادات وتعديل المديونيات المقيدة طرف هؤلاء الأشخاص حال تبين أنها تخص الديوان العام أو إرسالها للجهات المختصة حال تبين أنها لا تخص الديوان العام واتخاذ ما يلزم من تسويات والإفادة بمبالغ وأرقام و تواريخ التسويات الخاصة بذلك

٤- بقاء مبالغ بحساب الدائنة تحت التسوية تمثل ٥% ضمان سير أعمال
يرجع تاريخ بعضها إلي عام ٢٠١٨ مما يدل علي بقاء تلك الأعمال
معلقة دون الانتهاء من تنفيذها واتخاذ اللازم نحو تسويتها بلغ رصيد
تلك المبالغ بالحساب في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م مبلغ ٢٣, ٢٩١٨٩, ٤ جنيها .

تقضى أحكام المادة رقم (٥٣٦) من اللائحة المالية للموازنة والحسابات بأنه:
"المبالغ المقيمة بالحسابات الجارية الدائنة والتي لم يطالب بها خلال سنة ميلادية
من تاريخ إيداعها تضاف إلي لإيرادات الموازنة تحت نوع " مبالغ معلاه دائنة
مضت عليها المدة القانونية " - حساب إقتصادي ١١٣٥٠١٠١ ، وتجري هذه
العملية بمجرد التأكد من انتهاء عام كامل من تاريخ تعطيها بالدفاتر الخاصة بها ،
ويؤشر عنها في دفتر مفردات الحسابات الجارية الدائنة (٣٩ أو ٣٩ مكرر ع .
ح) أمام كل مبلغ برقم وتاريخ إذن التسوية الذي أضيفت به للإيرادات .

ولا تعد الإضافة للإيرادات سوي عملية حسابية محضة القصد منها الإقلال
من المبالغ المقيمة بالحسابات الجارية الدائنة دون إخلال بحق صاحب الشأن في
المطالبة بهذه المبالغ خلال المدة المقررة قانونا . "

كما تضمنت المادة رقم ٥٣٧ من ذات اللائحة بأنه :

" تستثنى من القواعد المذكورة بالفقرة الأولى من المادة السابقة المبالغ الآتية :

أولا :

ثانيا :

ثالثا : تأمينات المتعهدين والمقاولين وملترمي المعادي (المعديات) وحلقات
الأسماك فإنها تسري عليها المواعيد المحددة في القاعدة العامة الواردة بالمادة
السابقة من يوم انتهاء الالتزام .

تبين لدى فحص الحساب الختامي لديوان عام محافظة سوهاج عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م تضخم رصيد حساب الدائنة تحت التسوية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بالعديد من المبالغ التي تمثل ٥% ضمان سير أعمال يرجع تاريخ بعضها إلى عام ٢٠١٨ مما يدل علي بقاء تلك الأعمال معلقة دون الانتهاء من تنفيذها واتخاذ اللازم نحو تسويتها بلغ رصيد تلك المبالغ بالحساب في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ ٢٩٨٨٩,٢٣ جنيهها .

ومن أمثلة ذلك :

رقم التسوية	التاريخ	المبلغ	بيان
١٣٤٤	٢٠١٨/٦/٢٨	١٥٠٠٧٥,٠٠	جهاز مشروعات الخدمة الوطنية
٤٤٤١	٢٠٢١/٦/١٣	٢٠٠٣٢,٥٠	محمد سيف النصر أحمد
٣٧٤٨	٢٠٢١/٥/١٠	٢٧٦٠,٠٠	أسماء علي
٣٧٤٧	٢٠٢١/٥/١٠	١٨١٧,٥٠	أسماء علي
٨٤٤	٢٠٢١/١٠/٥	٦٥٠٩٣,٤٠	بهاء محمد حمودة

لذا يقتضى الأمر التنبيه إلى :

- التنبيه إلى تشكيل لجنة لفحص مفردات الحساب وحصر كافة الحالات المماثلة وتسوية المبالغ التي مضت عليها المدد القانونية وانتهى الالتزام المعلاة من اجله (وفق احكام اللائحة المالية للموازنة والحسابات) الي حساب الايرادات والاستبعاد من حساب بواقى الدائنة تحت التسوية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م.

- اجراء التعديل اللازم في الدفاتر والاستمارة ٥٧٥.ع.ح واطار جهات الاختصاص والإفادة بما يتم في هذا الشأن حتى تاريخه مع موافاتنا بصورة التسوية والاستمارة بعد التعديل والاعتماد

٥- الاستمرار في تعليية مبالغ بالحسابات الجارية الدائنة تحت بند تبرعات منذ سنوات دون استغلالها بالصرف علي الأغراض الواردة من أجلها والاستفادة بها مما يعد تعطيلا لجانب المال العام المتمثل في قيمة هذه التبرعات بلغ رصيد هذه التبرعات في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م مبلغ ٤٢٣٢١٥,٣٠ جنيه .

تبين لدى فحص الحساب الختامي لديوان عام محافظة سوهاج عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ م تضخم رصيد حساب الدائنة تحت التسوية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بالعديد من المبالغ التي تمثل تبرعات منذ سنوات دون استغلالها بالصرف علي الأغراض الواردة من أجلها والاستفادة بها مما يعد تعطيلا لجانب من المال العام المتمثل في قيمة هذه التبرعات بلغ رصيد هذه التبرعات في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م مبلغ ٤٢٣٢١٥,٣٠ جنيه .

على النحو التالي :

رصيد بند التبرعات في ٢٠١٨/٩/٢٠ م مبلغ ٧٣٢١٥,٣٠
رصيد بند التبرعات في ٢٠١٩/٢/٢٠ م مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه
رصيد بند التبرعات ٢٠٢٠/١/٢٠ م مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه
إجمالي الرصيد في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م مبلغ ٤٢٣٢١٥,٣٠ جنيه ولم يتم الصرف منذ ٢٠١٩/٢/٢٠ م .

لذا يقتضى الأمر التنبيه إلى :

حصر كافة المبالغ التي تخص البند والعمل علي الاستفادة منها في الأغراض الواردة من أجلها والإفادة بما يتم في هذا الشأن .

٦- قيام المختصين بديوان عام محافظة سوهاج بتعليق قيمة إتاوة المحاجر بنسبة ١٣ % بالحسابات الدائنة تحت التسوية ودون تسويتها إلى الإيرادات العامة الأمر الذي ترتب عليه إظهار هذين الحسابين في ٢٠٢٠/٦/٣٠ م على غير الحقيقة والواقع والتي بلغت جلتها ١٤,٧,٢٦٠,٢٦٢ جنيه .

صدر القانون ١٩٨ لسنة ٢٠١٤م بشأن إصدار قانون الثروة المعدنية وتضمنت المادة ١١ منه بأن للمحافظة القيام بأعمال الاستغلال لخامات المحاجر والملاحات في دائرة اختصاصها سواء بنفسها أو بالاشتراك مع الغير بعد موافقة مجلس الوزراء واستيفاء الشروط الفنية التي تحددها الهيئة وتحت إشرافها الفني ويؤدى المخصص له سنويا للمحافظة عن المساحة محل الترخيص قيمة إيجاريه وإتاوة وتؤول حصيلتهما إلى الخزنة العامة للدولة .

كما تضمنت المادة ٤١ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٨ لسنة ٢٠٢٠م بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الثروة المعدنية الصادر بالقانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٤م بأن يلتزم المخصص له بأن يؤدى للجهة المختصة إتاوة سنوية مقدارها ١٣ % من إجمالي الإنتاج السنوي عن كل خام منقول من ارض الموقع على دفعات ربع سنوية طبقا لحساب الميزان بالنسبة للرخام والجرانيت بأنواعه المختلفة وحساب الميزانية الشبكية لجميع الخامات الأخرى على ان تتم التسوية النهائية في نهاية العام

كما تؤدى شركات مصانع الاسمنت والجبس التي لديها محاجر إتاوة مقدارها ١٣ % من سعر الخام المنقول الذي يدخل في عناصر الإنتاج طبقا للإنتاج الفعلي السنوي أو الميزانية الشبكية أيهما اكبر

وبالفحص والمراجعة تبين قيام المختصين بديوان عام محافظة سوهاج بتعليق قيمة إتاوة المحاجر بنسبة ١٣ % بالحسابات الدائنة تحت التسوية (رصيد المحاجر الجديد الإتاوة) ودون اتخاذ اللازم نحو تسويتها إلى الخزنة العامة للدولة وذلك إعمالاً لأحكام القانون ١٩٨ لسنة ٢٠١٤م الخاص بإصدار قانون

الثروة المعدنية الأمر الذي ترتب عليه إظهار هذين الحسابين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م على غير الحقيقة والواقع والتي بلغت جملتها ١٤,٧٠٧,٢٢٦ جنيه .

لذا يقتضى الأمر التنبيه إلى :

١ - اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو حصر كافة الحالات المماثلة الأخرى بالإضافة إلى الموضح بعاليه بالتقرير والعمل على إجراء التسوية التعديلية اللازمة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م لمبلغ ١٤,٧٠٧,٢٢٦ جنيه وما يتم حصره بالخصم من الحسابات الدائنة تحت التسوية مقابل التسوية إلى حساب الخزانة العامة والإفادة برقم ومبلغ التسوية التي تجرى في هذا الشأن حتى تاريخه

٢ - إجراء التعديل اللازم في الدفاتر والاستمارة ٧٥.ع.ح وإخطار جهات الاختصاص والإفادة بما يتم في هذا الشأن حتى تاريخه مع موافقتنا بصورة التسوية والاستمارة بعد التعديل والاعتماد

٧ - تعليية مبالغ بحساب الدائنة تحت التسوية تتمثل في إيرادات مستحقة لصندوق الخدمات والتنمية المحلية كان يتعين تسويتها إلى حد / إيرادات الصندوق قبل ٢٠٢٢/٦/٣٠ م مما أدى إلى عدم تمثيل إيرادات الصندوق وحساب الدائنة تحت التسوية للحقيقة والواقع في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م وقد بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ ٤٧,٤٤,١٠٧٨٩٩٩ جنيه.

تبين لدى فحص الحساب الختامي لديوان عام محافظة سوهاج عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٢ م تعليية مبالغ بحساب الدائنة تحت التسوية تتمثل في إيرادات مستحقة لصندوق الخدمات والتنمية المحلية كان يتعين تسويتها إلى إيرادات الصندوق قبل ٢٠٢٢/٦/٣٠ م مما أدى إلى عدم تمثيل إيرادات الصندوق وحساب الدائنة تحت التسوية للحقيقة والواقع في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ ٤٧,٤٤,١٠٧٨٩٩٩ جنيه بتاريخ آخر تعليية في ١٠/٥/٢٠٢٢ م.

لذا يقتضى الأمر التنبيه إلى:

١ - اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو حصر كافة الحالات الاخرى المماثلة الأخرى بالإضافة إلى الموضح بالتقرير والعمل على إجراء التسوية التعديلية اللازمة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ لمبلغ ٤٧,٤٤,١٠٧٨٩٩٩ جنيه وما يتم حصره بالخصم من الحسابات الدائنة تحت التسوية مقابل التسوية إلى إيرادات صندوق الخدمات والتنمية المحلية والإفادة برقم ومبلغ التسوية التي تجرى في هذا الشأن حتى تاريخه .

٢ - إجراء التعديل اللازم في الدفاتر والاستمارة ٧٥-ع.ح وإخطار جهات الاختصاص والإفادة بما يتم في هذا الشأن حتى تاريخه مع موافاتنا بصورة التسوية والاستمارة بعد التعديل والاعتماد.

١- بقاء بعض المبالغ المعلاة بالحسابات الجارية الدائنة تحت التسوية والتي تمثل المبالغ المحصلة مقابل رسائل أس أم أس والبالغه ٥٩١٧٩٣,٩٤ جنيه مما أدى إلي تضخيم حساب جاري الدائنة تحت التسوية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م بقيمة هذه المبالغ

تقضي أحكام مواد الاصدار لقانون المالية الموحد رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢ م بأن:-

المادة الثالثة:-

- يلغى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ م بشأن الموازنة العامة للدولة ، والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ م بشأن المحاسبة الحكومية ، كما يلغى كل حكم يخالف القانون المرافق.

المادة الرابعة:-

- يصدر وزير المالية اللائحة التنفيذية للقانون المرافق خلال سنه من تاريخ العمل به . والي أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ م بشأن الموازنة العامة للدولة، واللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ م بشأن المحاسبة الحكومية، وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام القانون المرافق.

تقضي احكام المادة (٩٣) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ م بأن :-

- يتكون باب الايرادات الأخرى من المجموعات الآتية :

٥٠ ، ٣٠ ، ٢٠ ، ١

(٢) حصيلة بيع السلع والخدمات:

وتشمل علي سبيل الخصوص..... وغيرها

من الرسوم الادارية التي تفرضها نظير قيام الجهة المختصة بوظيفتها التنظيمية.

(٥) الايرادات المتنوعة:

تشمل جميع الايرادات التي لا تندرج ضمن اي فئة اخري مثل أصول مبيعات الخردة والمقبوضات مقابل اتلاف ممتلكات الحكومة أو أي ايرادات اخري لا تتوفر عنها معلومات كافية تسمح بتصنيفها من بند آخر.

الا أنه تكشف لدي فحص الحساب الختامي لديوان عام محافظة سوهاج عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ م تعليه بعض المبالغ بالحسابات الجارية الدائنة تحت التسوية والتي تمثل المحصل مقابل رسائل أس أم أس والبالغه ٣,٩٤ ٥٩٨٧٩ جنيه مما أدى تضخيم حساب جاري الدائنة تحت التسوية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م بقيمة هذه المبالغ .

وذلك علي النحو التالي:

صدر قرار السيد اللواء / محافظ سوهاج رقم ٦٦٩ في ٢٠٢١/٨/٣١ م بتحصيل مبلغ ١٠ جنيه مقابل خدمة الرسائل النصية علي الطلبات المقدمة لتمام انتهاء الخدمة علي أن يسدد منها مستحقات الشركة القائمة علي الخدمة ويوزع الباقي بعد تجميعه كل ثلاث شهور بالنسب الموضحة بالقرار

إلا انه تبين انتهاء الرأي من اللجنة المالية بوزارة المالية إلي عدم قانونية فرض هذا الرسم باعتباره مخالفًا للمادة رقم ٣٨ من الدستور المصري وأن إيرادات صندوق الخدمة طبقًا لقانون الإدارة المحلية مادة رقم ٣٨ محددة علي سبيل الحصر ولا يجوز استحداث مصادر تمويل جديدة ما لم ينص عليها قانونا

وقد تبين بقاء مبلغ ٣,٩٤ ٥٩٨٧٩ جنيه مقابل خدمة الرسائل وما زال معلي بالحسابات الجارية الدائنة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م .

لذا يقتضى الأمر التنبيه إلى :

- ١- اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام والنظر نحو حصر كافة الحالات الأخرى المماثلة بالإضافة إلى الموضح بالتقرير والعمل علي إجراء التسوية التعديلية اللازمة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م لمبلغ ٣,٩٤ ٥٩٨٧٩ جنيهها وما يتم حصره بالتسوية إلي حساب الإيرادات مقابل إزالتها من حساب الدائنة تحت التسوية والإفادة برقم ومبلغ التسوية التي تجري في هذا الشأن حتى تاريخه وذلك لحين البت النهائي في الأمر.
- ٢- تعديل الدفاتر والاستمارة ٧٥.ع.ح واطار المديرية المالية وجهات الاختصاص وموافاتها بصورة التسوية بعد التعديل والاعتماد.

ح / التأمينات الابتدائية :-

بلغ رصيد هذا الحساب من واقع الدفاتر والاستمارة ٧٥ ح.ع في
٢٠٢٢/٦/٣٠ م مبلغ ٩٠٩٧٦٠ جنية لم تسوى منه أية مبالغ حتى تاريخ
الفحص في أغسطس ٢٠٢٢ م

وبالفحص في مفردات هذا الحساب تبين :

عدم إضافة بعض المبالغ المعلاة بالحسابات الدائنة المتنوعة (تأمينات
ابتدائية) لحساب الإيرادات بعد مرور المدة المقررة لإضافتها (سنة من
تاريخ التعليق) بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ ١٥٠٠٠ جنيها .

تقضى أحكام المادة رقم (٥٣٦) من اللائحة المالية للموازنة والحسابات بأنه :
" المبالغ المقيدة بالحسابات الجارية الدائنة والتي لم يطالب بها خلال سنة ميلادية
من تاريخ إيداعها تضاف إلى لإيرادات الموازنة تحت نوع " مبالغ معلاة دائنة
مضت عليها المدة القانونية " - حساب اقتصادي ١١٣٥٠١٠١ ، وتجري هذه
العملية بمجرد التأكد من انتهاء عام كامل من تاريخ تعليقها بالدفاتر الخاصة بها ،
ويؤشر عنها في دفتر مفردات الحسابات الجارية الدائنة (٣٩ أو ٣٩ مكرر ع .
ح) أمام كل مبلغ برقم وتاريخ إذن التسوية الذي أضيفت به للإيرادات .

ولا تعد الإضافة للإيرادات سوي عملية حسابية محضة القصد منها الإقلال
من المبالغ المقيدة بالحسابات الجارية الدائنة دون إخلال بحق صاحب الشأن في
المطالبة بهذه المبالغ خلال المدة المقررة قانونا . "

كما تضمنت المادة رقم ٥٣٧ من ذات اللائحة بأنه :

" تستثنى من القواعد المذكورة بالفقرة الأولى من المادة السابقة المبالغ الآتية :

أولاً :

ثانياً :

ثالثاً : تأمينات المتعهدين والمقاولين وملتزمي المعادي (المعديات) وحلقات الأسهمك فإنها تسري عليها المواعيد المحددة في القاعدة العامة الواردة بالمادة السابقة من يوم انتهاء الالتزام .

إلا أنه وبالمخالفة لذلك تبين لدي فحص الحساب الختامي للديوان العام عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢م عدم إضافة بعض المبالغ المعلاة بالحسابات الدائنة تحت التسوية (تأمينات ابتدائية) لحساب الإيرادات بعد مرور المدة المقررة لإضافتها بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ ١٥٠٠٠ جنيها .

رقم وتاريخ المستند	المبلغ	بيان
٦٧٠ في ٢٠٢١/١/١٢	٤٠٠٠	جرين فلات
٧٢٥ في ٢٠٢١/١/٢٠	٣٥٠٠	مكتب أصيل البهلواني
٣٨٥٧ في ٢٠٢١/٥/١٠	٣٥٠٠	الجمعية التعاونية لتنمية الثروة الحيوانية
٣٨٣ في ٢٠٢٠/١٠/١٥	٤٠٠٠	شركة السلام
	١٥٠٠٠	الإجمالي

لذا يقتضى الأمر التنبيه الى :-

- ١- اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو حصر كافة الحالات الأخرى المماثلة بالإضافة إلى الموضح بالتقرير وبحث اسباب بقاء هذه المبالغ والعمل على إجراء التسوية التعديلية اللازمة في ٢٠٢٢/٦/٣٠م لمبلغ ١٥٠٠٠ جنيهها وما يتم حصره (للمبالغ التي انتهت الالتزام الخاص بها) ومضت عليها المدد القانونية ، بالخصم من حساب جاري الدائنة تحت التسوية (تأمينات ابتدائية) مقابل الاضافة إلى حساب الإيرادات والإفادة برقم ومبلغ التسوية التي تجري في هذا الشأن حتى تاريخه.
- ٢- إجراء التعديل اللازم في الدفاتر والاستمارة ٧٥.ع.ح واططار جهات الاختصاص والإفادة بما يتم في هذا الشأن حتى تاريخه مع موافقتنا بصورة التسوية والاستمارة بعد التعديل والاعتماد.

التأمينات النهائية:-

بلغ رصيد هذا الحساب من واقع الدفاتر والاستمارة ٧٥ ع.حفي ٣٠/٦/٢٠٢٢ م مبلغ ١٢٤,٠٥٧,١٢ جنيه وقد أسفر فحص مفردات الحساب عن:-

عدم إضافة بعض المبالغ المعلاة بالحسابات الدائنة المتنوعة (تأمينات نهائية) لحساب الإيرادات بعد مرور المدة المقررة لإضافتها (من انتهاء الالتزام) بالرغم من مرور أكثر من أربع سنوات علي تعليه البعض منها بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ ١,٨٠٠,٢٠٤ جنيهها

تقضى أحكام المادة رقم (٥٣٦) من اللائحة المالية للموازنة والحسابات بأنه :
" المبالغ المقيدة بالحسابات الجارية الدائنة والتي لم يطالب بها خلال سنة ميلادية من تاريخ إيداعها تضاف إلي إيرادات الموازنة تحت نوع " مبالغ معلاه دائنة مضت عليها المدة القانونية " - حساب اقتصادي ١٠١,٣٥٠,١١ ، وتجري هذه العملية بمجرد التأكد من انتهاء عام كامل من تاريخ تعليلتها بالدفاتر الخاصة بها ، ويؤشر عنها في دفتر مفردات الحسابات الجارية الدائنة (٣٩ أو ٣٩ مكرر ع . ح) أمام كل مبلغ برقم وتاريخ إذن التسوية الذي أضيفت به للإيرادات .

ولا تعد الإضافة للإيرادات سوي عملية حسابية محضة القصد منها الإقلال من المبالغ المقيدة بالحسابات الجارية الدائنة دون إخلال بحق صاحب الشأن في المطالبة بهذه المبالغ خلال المدة المقررة قانونا . "

كما تضمنت المادة رقم ٥٣٧ من ذات اللائحة بأنه :
" تستثنى من القواعد المذكورة بالفقرة الأولى من المادة السابقة المبالغ الآتية :

أولاً :

ثانياً :

ثالثاً : تأمينات المتعهدين والمقاولين وملتزمي المعادي (المعديات) وحلقات الأسهمك فإنها تسري عليها المواعيد المحددة في القاعدة العامة الواردة بالمادة السابقة من يوم انتهاء الالتزام .

إلا أنه وبالمخالفة لذلك تبين لدي فحص الحساب الختامي للديوان العام عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢م عدم إضافة بعض المبالغ المعلاة بالحسابات الدائنة المتنوعة (تأمينات بأنواعها) لحساب الإيرادات بعد مرور المدة المقررة لإضافتها بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ ٤٠٢٠٠٨,١ جنيها .

بيان	المبلغ	رقم وتاريخ المستند
محمد الشافعي محمد	١٠٢٠	٣٧٥٤ في ٢٠١٧/٤/٥
أكرم صلاح عبد الحميد	٥٩٢,٥	٤١٩١ في ٢٠١٧/٥/١٥
أكرم صلاح عبد الحميد	٧٥٠	٤١٩١ في ٢٠١٧/٥/١٥
عبد اللطيف السيد محمد	٤٣٤٤	٥٠٥٩ في ٢٠١٧/٦/٢١
سعيد محمد عليو	١١٢٩٧,٥٠	١٠٠٦ في ٢٠١٧/١٠/٢١
عمرو إبراهيم محمد	٨٢٨٠	٤٦ في ٢٠١٧/١٠/٢١
الشريف محمد حافظ	٩٧٢٠	٥ في ٢٠١٧/١٢/١٦

شركة نور الرحمن للمقاولات	٣١٨١	٣٣٨٣ في ٢٠١٨/٢/١٠
محمد أحمد عبد الله	١٩٠٨٠	١٠٤٠ في ٢٠١٨/٥/٣
شركة حلوان مصنع ٩٩٩ حربي	١٤٦٨٧٥	١١٢٩ في ٢٠١٨/٥/١٠
حسين السيد عبد العزيز	٣٤٥	٥٣٥٩ في ٢٠١٨/٦/١
مصنع قادر للصناعات المتطورة	١٠٠٥٠٠	١٢٩٨ في ٢٠١٨/٦/٢٤
شركة الالكترونيات	١٠٠٥٠٠	١٢٩٨ في ٢٠١٨/٦/٢٤
السكرتير العام	٤٨٦٠	١١٠ في ٢٠١٧/٥/٢٩
السكرتير العام	٤٩٣٩٣,٧٥	١١٠ في ٢٠١٧/٥/٢٩
السكرتير العام	٢١٢٧,٥٠	١١٠ في ٢٠١٧/٥/٢٩
الجمعية التعاونية الاستهلاكية	٢١٢٢١	٦٩ في ٢٠١٨/٨/٥
أكرم صلاح الدين	١٤١	١٦٤ في ٢٠١٨/٨/٣
الشركة العربية للصناعات	١١٦,٨٥	١٦٤ في ٢٠١٨/٨/٣
شركة كنور للتجارة	١٧٧٣	٥٠٥ في ٢٠١٨/٩/٥
مخلص وليم ديمتري	٢٣٢٥	٨٨٦ في ٢٠١٨/١٠/٨

أحمد محمود أحمد رمضان	٦٢٢	١٢٢٥ في ٢٠١٨/١٠/٢٠
شركة أبناء العلاف	١٨١٧,٥٠	٤٧٧ في ٢٠١٨/١١/١٠
أوامر دفع	١٨١٧,٥٠	٥٣٩ في ٢٠١٨/١١/٢٠
شركة زير وكس	٢٢٨	٢١٥٠ في ٢٠١٩/١/٩
محمد الفاروق عبد الكريم	٨٠	٢٢٤٠ في ٢٠١٩/١/١٠
الشركة الدولية للتوريدات	٢٠٠٠	٧٦٠ في ٢٠١٩/١/١٠
الإجمالي	٤٠٢٠٠٨,١	

لذا يقتضى الأمر التنبيه الى :-

٣- اتخاذ اللازم من قبل المختصين بالديوان العام نحو حصر كافة الحالات الأخرى المماثلة بالإضافة إلى الموضح بالتقرير والعمل علي إجراء التسوية التعديلية اللازمة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ لمبلغ ٢٠٢٠٨,١٠ جنيها وما يتم حصره (للمبالغ التي انتهى الالتزام الخاص بها) ومضت عليها المدد القانونية ، بالخصم من حساب جاري الدائنة تحت التسوية (تأمينات نهائية) مقابل الاضافة إلى حساب الإيرادات والإفادة برقم ومبلغ التسوية التي تجري في هذا الشأن حتى تاريخه.

٤- إجراء التعديل اللازم في الدفاتر والاستمارة ٧٥.ج. والإفادة بما يتم في هذا الشأن حتى تاريخه مع موافاتنا بصورة التسوية والاستمارة بعد التعديل والاعتماد .

حساب الدفع المقدم جارى

بلغ رصيد هذا الحساب في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م من واقع الدفاتر والاستمارة ٧٥ ع ح مبلغ ٥٢٦٦٠٥٢,٠٦ جنيه .

وتبين من الفحص والمراجعة استمرار تعليية العديد من المبالغ بالحساب بعضها منذ أكثر من ٤٠ عاماً لم يتم تسويتها وإزالتها من الدفاتر وذلك إعمالاً لما تضمنه المنشور العام رقم ١١ لسنة ٢٠٢٢ م بشأن إعداد الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ م بضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة والكفيلة بتسوية وتصفية أرصدة الحسابات الجارية المدينة والدائنة الراكدة والأرصدة التي مضى عليها أقصى مدة تقادم (١٥ عاماً) وذلك في ضوء الكتاب الدوري رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٣ م والكتاب الدوري رقم ١٩ لسنة ٢٠١٥ م حتى يمكن إظهار المركز المالي للجهة بصورة حقيقية ، وفيما يلي أمثلة لما أمكن حصره كالتالي :

البيان	المبلغ	التاريخ	رقم التسوية أو المستند
باقي مبلغ ٨٧٦٠٠ شركة أوراسكوم	٨٥١١	١٩٨٠/٦/١٧	١٢٥٦
الشركة المصرية للاتصالات	٣٩٥٥,٥٥	٢٠٠٩/٤/١	٣٩٨٤
مصانع أخميم الإنتاجية	٦٥٨٨	٢٠٠٨/٩/٢٨	١٠٤٩
سكرتير عام محافظة القاهرة	٦١٩١,٦٦	٢٠١٢/١٠/١١	١٢٧١
الهيئة العامة للاستعلامات	٧٧١٧,٢٣	١٩٩٤/٥/٨	٥١٠٥
الهيئة العامة للاستعلامات	٤٨٩٩,٧٧	١٩٩٤/٤/٣	٤٤٥٧

لذا يقتضى الأمر التنبيه إلى :-

ضرورة التنبيه من قبل المختصين بديوان عام محافظة سوهاج نحو مخاطبة الجهات المسدد لها هذه مبالغ الدفع المقدم جارى لموافاة الديوان العام بمؤيدات الصرف حتى يتسنى تسوية تلك المبالغ وإزالتها من الدفاتر طبقا للأحكام المنظمة في هذا الشأن مع ذكر أرقام وتواريخ ومبالغ هذه التسويات حتى تاريخه .

حسابى الديون والمطلوبات :-

بلغ رصيد هذا الحساب من واقع الدفاتر والاستمارة ٧٥ ح ٢٠٤ في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م
مبلغ ٩٤٠٨٣٥,٥٨ جنيها

وبفحص مفردات هذا الحساب تبين :-

(١) استمرار العديد من المبالغ والتي مضى على البعض منها أكثر من ثلاثون عاما ولم يتم تسويتها وتصفيتا بالمخالفة لأحكام الكتاب الدورى رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٣م والذي تضمن تصفية الديون المستحقة للحكومة والتي مضى عليها أقصى مدة تقادم (خمسة عشر عاما) والتي ثبت من البحث انه اتخذ حيالها كافة الاجراءات القانونية وثبت استحالة تحصيلها حتى ١٩٩٥/٦/٣٠ م .

وتنفيذا لذلك يتم تشكيل لجنة بكل جهة إدارية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتصفية الحسابات المدنية والدائنة والنظامية والتي مضى عليها أقصى مدة تقادم (خمسة عشر عاما)

ويتعذر تحصيلها بعد اتخاذ كافة الاجراءات القانونية اللازمة وذلك برئاسة مدير الشئون المالية وعضوية كل من مدير الشئون القانونية وممثل وزارة المالية بالجهة والموظف المختص بالحسابات ورئيس قسم الشطب وذلك لفحص كافة المبالغ التي تنطبق عليها الشروط الواردة بالكتب الدورية ارقام ٢٢ لسنة ١٩٩٠م ، ٣٧ لسنة ١٩٩٢م ، ٤٨ لسنة ١٩٩٩م ، ٦٢ لسنة ١٩٩٩م ، ٩٦ لسنة ٢٠٠٢م ، ٦٣ لسنة ٢٠٠٤م ، ١٩ لسنة ٢٠٠٧م ، ٧٧ لسنة ٢٠١٠م علي أن تعتمد مقترحاتها من السيد/ مدير المديرية المالية بالمحافظة أو المراقب المالي بالوزارة وإرسالها إلي الإدارة المركزية لحسابات الحكومة مشفوعة بالرأي في مدي إمكانية التحصيل من عدمه .

وفيما يلي أمثلة على ذلك :-

البيان	التاريخ	رقم التسوية أو المستند	المبلغ
ديون مستحقة علي السيد/ محمد عبد القادر سلامة تاجر قش أرز بالمنصورة	١٩٨٩/٦/٢٩ م	٢٣٨	٨٨١٧,٦٨
ديون مستحقة علي شركة رجب للاستيراد والتصدير	١٩٨٩/١٠/١١ م	٢٦	١٠٧٤٩٧,٥٠
ديون مستحقة علي مكتب هيكمل لموازنات الطاقة والتبريد	١٩٩٣/٩/٣ م	١١٥	٣٤٥٨٧٨,٩٣
ديون مستحقة علي شركة ريمون سنتر (هشام أبو الفتوح)	١٩٩٢/٧/٢ م	١٢	٨٧٠
ديون مستحقة علي السيد/ محمد المغربي محمد	١٩٩٢/٧/٢ م	١٤٢	٦٠٠٠
ديون مستحقة علي السيد/ عبد الله احمد حسان أمين مخزن الإكثار	١٩٩٣/٦/٣٠ م	١٦٨	٧٩٩٠,٩١
ديون مستحقة علي السيد/ عبد الله احمد حسان أمين مخزن الإكثار	١٩٩٤/٦/٥ م	١٠	٥٤٣٩,٦٠
ديون مستحقة علي السيد/ عبده محمود درويش سانق بمرور سوهاج	١٩٩٥/٦/٢٩ م	٣٩٣	١٠٣٥٨,٥٠
ديون مستحقة علي السيد/ سليمان عبد الكريم محمد من العاملين بالوحدة المحلية لمركز ومدينة أخميم ومنتدب للعمل بمشروع الاحايوة	١٩٩٦/٣/١٢ م	٣٦	٤٢٦٧,٩٥
ديون مستحقة علي شركة ماجروس الوطنية لقطع الغيار لصاحبها/ احمد عباس احمد	١٩٩٦/٦/٣٠ م	٣٦٦	٦٨٧٢٩,٧٥
ديون مستحقة علي الجمعية التعاونية للثروة الحيوانية	١٩٩٩/١٢/٨ م	٤٤	٣٤٨٧٤
ديون مستحقة علي السيرك القومي المصري الأوربي بالقاهرة	٢٠٠٠/٦/٥ م	٥٢٩٤	٤٤٠٠

لماذا يقتضى الأمر التنبيه إلى:-

- ١- ضرورة التنبيه نحو تشكيل لجنة لاتخاذ ما يلزم لتصفية تلك الأرضة والتي مضى علي تعليتها أقصي مدة تقادم (خمسة عشر عاما) علي النحو الموضح بتعليمات وزارة المالية في هذا الخصوص وذلك لإظهار المركز المالي طبقا للحقيقة والواقع والإفادة بما يتم في هذا الشأن حتى تاريخه .
- ٢- ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات القانونية من قبل المختصين بديوان عام المحافظة (الشئون القانونية بها) لتحصيل كافة المبالغ المقيدة بهذا الحساب بما في تلك الإجراءات الحجز الإداري والإفادة بما يتم تحصيله وما تم في هذا الخصوص من إجراءات حتى تاريخه .

(٢) عدم قيام المختصين بحصر وقيد المتأخرات المستحقة للديون العام إيجارات المحلات والمقرات المؤجرة من قبل الديوان للغير بحساب الديون الحكومية مما أدى إلى عدم تمثيل رصيد الحساب في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م للحقيقة والواقع فضلا عن ضعف احكام الرقابة على هذه المتأخرات وذلك بالمخالفة لأحكام اللائحة المالية للموازنة والحسابات بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ ٥٢٥٤٠٦,٧٥ جنيه .

تضمنت أحكام اللائحة المالية للموازنة والحسابات بالمادة رقم (٤٢٨) منها

على الآتي :

" يحصر جميع ما يكون مستحقا للحكومة من أموال وعوائد ورسوم وغيرها من الإيرادات المتأخر تحصيلها ويسجل على النحو الآتي :

١- تقوم الجهات بإمساك سجلات حصر خارج إدارة الحسابات لقيد وحصر المبالغ المتأخر تحصيلها من أموال أطيان وعوائد أملاك ورسوم وإيجارات وأقساط مبيعات الأراضي وغير ذلك من الإيرادات المستحقة وتأخر تحصيلها كل نوع على حده ، ويسدد في السجلات المذكورة جميع ما يحصل سواء كانت مقيدة في السنة الحالية أو في السنوات السابقة .

٢- وفي نهاية السنة المالية تقوم الجهات بترحيل الباقي الذي لم يحصل في السجلات ، وتستمر عملية الحصر بالكيفية الموضحة آنفا ، على أن ترسل إخطارا في ميعاد لا يتجاوز ١٥ يوم من شهر يوليو على الأكثر من كل سنة إلى إدارة الحسابات التي عليها أن تتابع وصول هذه الإخطارات ويوضح فيه أصل المتأخر تحصيله من كل نوع لغاية آخر السنة المالية المنتهية والمبالغ التي كان مقررا تحصيلها في تلك السنة ومقدار ما حصل خلال السنة المذكورة .

٣- تقوم إدارة الحسابات بعمل تسوية لإثبات الباقي من عملية السنة المنتهية من كل نوع وذلك بحساب شهر يونيه خصما على (حساب ديون مستحقة للحكومة) بالسداد (لحساب تسوية مطلوبات الحكومة) .

إلا انه تبين لدي فحص الحساب الختامي للديوان العام لمحافظة سوهاج عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢م عدم قيام المختصين بحصر وفيد المتأخرات المستحقة للديوان العام من إيجارات للمحال والمقار المؤجرة بمعرفة الديوان العام بحساب الديون الحكومية مما أدى إلي عدم تمثيل رصيد الحساب في ٢٠٢١/٦/٣٠ للحقيقة والواقع فضلا عن ضعف احكام الرقابة علي هذه المتأخرات وذلك بالمخالفة لأحكام اللائحة المالية للموازنة والحسابات بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ ٥٢٥٤٠٦,٧٥ جنيه .

وذلك على النحو التالي :-

الاسم	رقم المحل أو المقر	المتأخرات حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠
ياسر بدوي علي	مكتب إداري	٢٩٠١٦
إمام يوسف عبد الرحمن	محل رقم ٢	٣٠٢٤٢,٣٥
عمر صديق محمود	محل رقم ١٩	٣٣٦٨٧,٦٠
عمر صديق محمود	محل رقم ٢١	٣٠٤٠٥,٣٥
عمر صديق محمود	محل رقم ٢٠	٣٠٦١٦,٣٥
فتحية أحمد محمد	محل رقم ١٢	١٥٩٢٢١,٧٥
كمال محمد فرج	محل رقم ١ عمارة شاهر	٢٤٥٦٣
محمود حامد محمود	محل رقم ٥ عمارة شاهر	٧١٠٨٧,٨٥
محمد أبو الذهب علي	محل رقم ٧ عمارة شاهر	٤٢٨٥٦,٥
عمر كمال محمد فرج	محل رقم ١١ عمارة شاهر	٧٣٧١٠
الإجمالي		٥٢٥٤٠٦,٧٥

لذا يقتضى الأمر التنبيه إلى :-

اتخاذ اللازم نحو حصر كافة المبالغ المستحقة للديوان العام طرف الآخرين بكافة أنواعها والتي لم تحصل حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بالإضافة إلى ما تم حصره بمعرفة الجهاز والعمل علي قيده بحساب الديون الحكومية مع اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتحصيل تلك المستحقات والإفادة برقم وتاريخ ومبلغ التسويات التي تتم في هذا الشأن مع إجراء التعديل اللازم في بالدفاتر والاستمارة ٧٥ ع ح في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م.

د / التأمينات عن كفالات نهائية بموجب خطابات ضمان

بلغ رصيد هذا الحساب من واقع الدفاتر والاستمارة ٧٥ ح.ع في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ ٢٥,٨٠٢,٢٤١ جنية لم تسوى منه أية مبالغ حتى تاريخ الفحص في أغسطس ٢٠٢٢ م

وبفحص الخطابات المعلاه بهذا الحساب تبين :-

تعليقة خطابات منذ فترة زمنية طويلة يرجع تاريخ بعضها لعام ١٩٩٨ مما يدل على بقاء الأعمال المقدم عنها هذه الخطابات دون انتهاء حتى تاريخ الفحص أغسطس ٢٠٢٢

ومن أمثلة ذلك :

لذا يوصى الجهاز :-

رقم التسوية و تاريخها	بيان الأعمال	المبلغ
٣٠ في ١٩٩٨/٣/٩	عن توريد لنش لقسم الدفاع المدني	١٦٢٠
١٢٥ في ٢٠١٦/٣/٢٤	عن عملية توريد محطات تنقية مياه الشرب	٣٧٣٥٩٢
٦٥٠ في ٢٠١٨/١/١٧	عن توريد وتركيب مجزر نصف ألي بطاقة ١٥ راس	٧٣٠٠٠٠

- اتخاذ اللازم نحو بحث و دراسة أسباب تأخر تنفيذ وتسليم الأعمال المقدم

عنها هذه الخطابات وذلك طبقا لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ م بشأن المناقصات والمزايدات والقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ م بشأن التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة وشروط التعاقد والإفادة تفصيلا بما يتم .

- مراعاة تجديد الخطابات المعلاه برصيد هذا الحساب أول بأول ومتابعة الأعمال المقدم عنها تلك الخطابات والإفادة بما تم

حـ / خطابات ضمان عن دفعات مقدمة

بلغ رصيد هذا الحساب من واقع الدفاتر والاستمارة ٧٥ ح.ع في تاريخ ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ ٧٠٤٣٩٧٥ جنية لم تسوى منه أية مبالغ حتى تاريخ الفحص في أغسطس ٢٠٢٢ م

وبيان ذلك على النحو التالي :

المبلغ	بيان الأعمال	رقم التسوية و تاريخها
٧٣٤٣٧٥	عن عملية توريد مجزر ألي عجول محطة المعالجة	٢٠١٨/٣/٢١ في ٨٩٨
٥٦٩٥٢٠	عن توريد سيارة إطفاء مزودة بمنصة هيدروليكية	٢٠٢١/٣/١٧ في ٩٠١
٦١٤٤٠٠	مقدم من شركة القناة للترسانة النيلية	٢٠٢٢/٥/١٠ في ٨٩٩

لذا يوصى الجهاز :-

- اتخاذ اللازم نحو بحث ودراسة أسباب تأخر تنفيذ وتسليم الأعمال والتوريدات المقدم عنها هذه الخطابات وتأخر استهلاك الدفعات المقدمة عنها هذه الخطابات وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨م بشأن المناقصات والمزايدات والقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م بشأن التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة وشروط التعاقد والإفادة تفصيلاً بما يتم .
- مراعاة تجديد الخطابات المعللة برصيد هذا الحساب أول بأول ومتابعة الأعمال المقدم عنها تلك الخطابات والإفادة بما تم

حساب الدفع المقدم بنك دولي (جاري / استثماري)

بلغ رصيد هذا الحساب في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م من واقع الدفاتر مبلغ ١٨٦٧٢,٩٠ جنيهه ، ومن واقع الاسـتمارة ٧٥ ع ح مبلغ ١٠,٠٣ ٥٨٩١٤٤١٤ جنيها بفارق قدره ١٣,١٨ ٧٩١٢٧٢١٨ جنيها

وتبين من الفحص والمراجعة استمرار تعليية العديد من المبالغ بالحساب بعضها منذ ٢٠١٨ م لم يتم تسويتها وإزالتها من حتى يمكن إظهار المركز المالي للجهة بصورة حقيقية ، وفيما يلي أمثلة لما أمكن حصره كالتالي :

رقم التسوية أو المستند	التاريخ	المبلغ	البيان
٥	٢٠١٨/٦/٢٤	٢٥٧٢٣٥٣,٢٥	الإدارة العامة للري - تغطية ترعة والد نصير
٢٩	٢٠١٩/٥/٧	٨٩٠٧٠٤,٧	وزارة التنمية المحلية للصرف علي العقد
٣	٢٠١٩/٩/١٠	٥٤٢٩٤٣٤,٢٧	وزارة التنمية المحلية
٣٦	٢٠١٩/١٢/٢٣	١٦٠٠٠٠٠	وزارة التنمية المحلية
١	٢٠٢٠/٧/٢٦	٣٩٠٩٤٨٠,٨٢	ساقطته باقي مبلغ ١٨٥٠٠٠٠٠
٣٦	٢٠٢٠/١٢/٢٢	٨٧٤٦٦٥٩,٣٢	جرجا باقي مبلغ ١٩٣٠٠٠٠٠

لذا يقتضى الأمر التنبيه إلى:-

- ضرورة التنبيه من قبل المختصين بديوان عام محافظة سوهاج نحو مخاطبة الجهات المسدد لها هذه مبالغ الدفع المقدم (بنك دولي) لموافاة الديوان العام بمؤيدات الصرف حتى يتسنى تسوية تلك المبالغ وإزالتها من الدفاتر مع ذكر أرقام وتواريخ ومبالغ هذه التسويات حتى تاريخه .

- اتخاذ اللازم نحو ضبط رصيد الدفع المقدم (جاري - استثماري) بنك دولي بالفارق البالغ مقداره ١٣,١٨ ٧٩١٢٧٢١٨ جنيها واجراء اللازم والافادة .

المراجعة المستندية

قيام المختصين بالديوان العام بخصم الدفقات الهندسية والتطبيقية علي بعض الأعمال والتوريدات بأقل من الواجب خصمه بالمخالفة لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ م الصادر بشأن التعاقدات التي تيرمها الجهات العامة ودليل إجراءات البنك الدولي في هذا الشأن وكذا المادة رقم ٤٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ م بشأن نقابة المهن الهندسية وتعديلاته بلغ ما أمكن حصره من الفروق المستحقة مبلغه ٢٦٧٢,٥ جنيه .

تضمن دليل الإجراءات الصادر من البنك الدولي المعدل طبعة يولييه ٢٠٢٠

بالمقدمة :-

.....

وتسري أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ وتعديلاتها فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهذا الدليل

كما تضمنت أحكام المادة رقم ٨٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بأنه :-

"وتحرر العقود بين المتعاقد والجهة الإدارية متضمنة كافة الضمانات اللازمة للتنفيذ وذلك كله وفقا للنماذج الصادرة من الهيئة العامة الحكومية ويحرر العقد من أصل وأربع نسخ علي الأقل....."

تقضي أحكام المادة ٤٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ م بشأن نقابة المهندسين وتعديلاته :-

يكون لصق الدمغة إلزاميا علي الأوراق والدفاتر والرسومات الآتية :-

أ - جميع الرسومات الهندسية التي يباشرها أو يوقعها عضو النقابة بصفته المهنية الخاصة وكذلك صور هذه الرسومات الهندسية التي تعتبر كمستندات .

ب - أصول عقود الأعمال الهندسية وأوامر التوريد الخاصة بها وكذلك صورها التي تعتبر مستندا ويعتبر العقد أصلا إذا حمل توقيع الطرفين مهما تعددت الصور وتعتبر الفواتير الخاصة بهذه التوريدات كعقود إذا لم تحرر لها عقود .

ج - عقود التوريد عن السلع والأدوات والأجهزة والمعدات التي تلزم للأعمال الهندسية وكذلك عقود الأعمال الهندسية الأخرى على اختلاف أنواعها كالألات والأدوات والأجهزة والمعدات وذلك كله طبقا لما يحدده النظام الداخلي للنقابة .

د - تقارير الخبراء الهندسية ورسومات رخص المحلات والمواقع وتكون فئة الدفعة المستحقة طبقا للفقرات السابقة كما يلي :-

١٠٠ ر - للرسومات والعقود والتقارير الهندسية التي لا تزيد قيمتها على ١٠٠ جنيه ، ٥٠٠ ر - للرسومات والعقود والتقارير الهندسية التي تزيد قيمتها على ١٠٠ جنيه ، ولا تتجاوز ٥٠٠ جنيه .

١ - جنيه للرسومات والعقود والتقارير الهندسية التي تزيد قيمتها على ٥٠٠ ج ، ولا تتجاوز ١٠٠٠ جنيه ، وخمسمائة مليم عن كل ألف جنيه تزيد على الألف الأولي .

إلا أنه وبالمخالفة لذلك تبين لدي الفحص بمستندات الديوان العام بمحافظة سوهاج قيام المختصين بالديوان العام بخضم الدفغات الهندسية والتطبيقية على قيمة بعض الأعمال والتوريدات بأقل من الواجب خصمه بلغ ما أمكن حصره من الفروق المستحقة مبلغ ٢٦٧٢,٥ جنيه .

بموجب المستند رقم ٣٤٤٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٨ م بإجمالي مبلغ ٧٤٨٩٠٠ جنيه قيمة توريد سيارة كينة مفردة لشرطة المرافق ضمن المناقصة المحدودة جلسة ٢٠٢٢/٣/٢٧ م من شركة / الحرية للسيارات وقد تبين من الفحص خصم

قيمة الدمغات الهندسية علي قيمة عقد التوريد بواقع ثلاث نسخ للعقد وليس ٥ نسخ (أصل وأربع صور) علي النحو التالي : الدمغة الهندسية: إجمالي ١٤ ج

في حين أن المستحق علي النحو التالي :

الدمغة الهندسية: الألف الأولي (١٠٠ ج $\times$ ٥ نسخ) + ٧٤٧ ألف $\times$ ٥٠,٥ $\times$ ٥
نسخ بإجمالي ١٨٧٢,٥ ج

بفارق : ١٨٧٢,٥ - ١١٤ = ١٧٥٨,٥ جنيه .

بموجب المستند رقم ٣٣٧٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢ بإجمالي مبلغ ٤٥٥٥٨٠,٥٠ جنيه قيمة أعمال منفذة من خلال شركة توزيع الكهرباء ضمن خطة حياة كريمة (إنارة مجمع خدمات أم دومة مركز طما) وقد تبين من الفحص خصم قيمة الدمغات الهندسية والتطبيقية علي قيمة الأعمال بواقع ثلاث نسخ للعقد وليس ٥ نسخ (أصل وأربع صور) علي النحو التالي :

الدمغة الهندسية: إجمالي ٦٨٥,٥ ج الدمغة التطبيقية بمبلغ : ٦٨٥,٥ جنيه بإجمالي : ١٣٧١ جنيه .

في حين أن المستحق علي النحو التالي :

الدمغة الهندسية: الألف الأولي (١٠٠ ج $\times$ ٥ نسخ) + ٤٥٥ ألف $\times$ ٥٠,٥ $\times$ ٥
نسخ بإجمالي ١١٤٢,٥

الدمغة التطبيقية: الألف الأولي (١٠٠ ج $\times$ ٥ نسخ) + ٤٥٥ ألف $\times$ ٥٠,٥ $\times$ ٥
نسخ بإجمالي ١١٤٢,٥

بإجمالي ١١٤٢,٥ $\times$ ٢ = ٢٢٨٥ جنيه بفارق : ٢٢٨٥ - ١٣٧١ = ٩١٤ جنيه .

إجمالي الحاليتين السابقتين : ١٧٥٨,٥ + ٩١٤ = ٢٦٧٢,٥ جنيه .

لذا يقتضى الأمر التنبيه إلى:

- اتخاذ اللازم نحو حصر كافة الحالات المماثلة بالإضافة لما تم حصره بمعرفة الجهاز والعمل علي حساب فروق الدمغات الهندسية والتطبيقية المستحقة طبقا للأحكام المشار إليها وقيد مبلغ ٢٦٧٢,٥ جنيه وما يتم حصره من تلك المبالغ بحسابي الديون المستحقة للحكومة وتسوية مطلوباتها تمهيدا لخصمها أو تحصيلها من المستحق عليهم تلك الفروق والإفادة تفصيلا بما يتم حصره وقيده بالحسابات وما تم بشأن تحصيل تلك الفروق والمستندات الدالة علي الخصم أو التحصيل .
- مراعاة ذلك مستقبلا والإفادة بما يتم .

عدم قيام المختصين بالديوان العام لمحافظة سوهاج بحساب واستقطاع ضريبة الجدول علي بعض الأصناف ضمن الفاتورة الإجمالية لبعض الموردين بالإضافة إلي عدم خصم نسبة ال ٢٠ % من ضريبة القيمة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ م الصادر بشأن الضريبة علي القيمة المضافة في هذا الشأن ، وكذا الكتاب الدوري رقم ١١٥ لسنة ٢٠٢٠ م الصادر من قطاع الحسابات والمديريات المالية في ٢٠٢٠/١١/١٣ م بشأن آلية تحصيل الضريبة علي القيمة المضافة وضريبة الجدول علي السلع والخدمات وقد بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ ٣٠,٣٥,٧٢ جنيه.

تقضي المادة رقم (١) من أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ الصادر بشأن الضريبة علي القيمة المضافة بأنه :
" يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها :
.....

.....
ضريبة الجدول : ضريبة تفرض بنسب خاصة أو بقيم محددة علي بيع أو استيراد السلع والخدمات المحلية أو المستوردة المنصوص عليها في الجدول المرافق لهذا القانون وذلك بخلاف الضريبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (٢) من هذا القانون ما لم ينص الجدول علي خلاف ذلك .
كما تضمنت المادة رقم (٢) من ذات القانون بأنه :
" تفرض الضريبة علي السلع والخدمات بما في ذلك السلع والخدمات المنصوص عليها في الجدول المرافق لهذا القانون ، سواء كانت محلية أو مستوردة ، في كافة مراحل تداولها ، إلا ما أستثني بنص خاص .

كما تضمنت المادة رقم (٣) من ذات القانون بأنه :

" يكون السعر العام للضريبة علي السلع والخدمات (١٣) عن العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ ، و (١٤%) اعتبارا من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ { علي أن يخصص نسبة (١%) من الضريبة للإنفاق علي برامج العدالة الاجتماعية { ، واستثناء مما تقدم يكون سعر الضريبة علي الآلات والمعدات المستخدمة في إنتاج سلعة أو تادية خدمة (٥%) وذلك عدا الأتوبيسات وسيارات الركوب .

"

كما تضمن الجدول المرافق لذات القانون بأنه :

ثانيا : سلع وخدمات تخضع لضريبة الجدول بالإضافة إلي ضريبة القيمة المضافة

:

.....

(٧) أجهزة تكييف الهواء ووحداتها المستقلة بقيمة (٨) % . "

كما صدر كتاب الدوري رقم ١١٥ لسنة ٢٠٢٠ من قطاع الحسابات والمديريات المالية في ٢٠٢٠/٨/١٣ بشأن آلية تحصيل الضريبة على القيمة المضافة وضريبة الجدول على السلع والخدمات وتضمن بأنه :-

"في ضوء صدور الكتاب الدوري رقم (٥- ١٣٠٥٥) برئاسة مجلس الوزراء فقد أصدرت وزارة المالية الكتابين الدوريين رقمي (٦٧ ، ٧٥) لسنة ٢٠٢٠ بشأن استقطاع الضريبة على القيمة المضافة أو ضريبة الجدول المستحقة على مشتريات وحدات الجهاز الإداري ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة المستقلة من السلع والخدمات الخاضعة وتوريدها لمصلحة الضرائب المصرية خلال ثلاثين يوما من تاريخ تحقق الواقعة المنشئة لها باسم المورد .

وتحقيقا للعدالة الضريبية ومساهمة من وزارة المالية في رفع العبء عن المجتمع الضريبي فقد صدر الكتاب الدوري رقم (٥- ٢١٧٥٩) لمجلس الوزراء على تعديل

الإلية في شأن استقطاع الضريبة على القيمة المضافة أو ضريبة الجدول لتصبح كما يلي :-

١- تقوم الجهات الإدارية المشار إليها بعالیه باستقطاع

- كامل ضريبة الجدول المستحقة على السلع والخدمات المشتره بمعرفة الجهات المشار إليها .

- نسبة بواقع (٢٠%) من الضريبة على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي تشتريها تلك الجهات

.....

إلا أنه وبالمخالفة لذلك تبين لدي فحص ومراجعة مستندات الديوان العام بمحافظة سوهاج عدم قيام المختصين بالديوان العام لمحافظة سوهاج بحساب واستقطاع ضريبة الجدول علي بعض الأصناف ضمن الفاتورة الإجمالية لبعض الموردين بالإضافة إلي نسبة ال ٢٠% من ضريبة القيمة بالمخالفة بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ ٣٠٣٥٠٧٢ جنية.

وذلك على النحو التالي :

المستند رقم ٣٥٣٩ بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١١ م بمبلغ ٧٧٠٢٠ جنية يمثل قيمة ما تم صرفه للمورد / محمود محمد محمد قيمة ما تم توريده من أصناف للديوان العام وذلك بموجب أسلوب طلب الأسعار وصدر أمر التوريد للمورد بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٩ م وأن الأسعار شاملة ضريبة القيمة المضافة وتم ورود الفاتورة من الشركة بإجمالي مبلغ ٧٧٠٢٠ جنية شاملة ضريبة القيمة المضافة بواقع ١٤% ولم يتم خصمها من مستند صرف مستحقات المورد وقد تضمنت الفاتورة أصنافا تدخل ضمن الأصناف الواردة بالجدول المرافق للقانون المشار إليه بند ثانيا أصناف يستحق عليها ضريبة الجدول بالإضافة إلي الضريبة العامة وهي تكييفات أنواع ، وذلك على النحو التالي :

عدد (١) تكييف ٢٠٢٥ حصان بواقع ١٤٣٠٠ جنية

وتم خصم استقطاعات المستند بإجمالي ٧٤٠٤,٧٥ جنية (٧٧٠,٢٠ + ٥٦١,٨٥ + ١٦٨٥,٥٥ + ١١٨,٥ + ١١٨,٥ + ٢٨١,١٥ + ٣٨٥١) ليس

من بينهم ضريبة القيمة المضافة .

وعليه تكون نسبة ٢٠% من ضريبة القيمة المضافة المستحقة : ٧٧٠,٢٠ /
 $1,14 = 27561,4$ جنية من المبلغ الكلي تكون ١٤% = $9458,60$ جنية x

$20\% = 1891,72$ جنية .

وضريبة الجدول علي ثمن التكييف بواقع ٨% = 14300 جنية x ٨% =

$1144,00$ جنية .

إجمالي المستحق عليه = $1891,72 + 1144,00 = 3035,72$ جنية .

لذا يقتضى الأمر التنبيه إلى :

- اتخاذ اللازم نحو حصر كافة الحالات المماثلة بالإضافة لما تم حصره

بمعرفة الجهاز والعمل علي حساب ضريبة الجدول المستحقة علي

الأصناف الواردة بالجدول المرافق للقانون المشار اليه وقيد مبلغ

$3035,72$ جنية وما يتم حصره بحساب الديون الحكومية والعمل علي

تحصيله أو خصمه من مستحقات الموردين والإفادة بما يتم حصره

وحسابه وقيده وتحصيله أو خصمه وأرقام وتواريخ التسويات والمستندات

التي تتم في هذا الشأن .

- مراعاة ذلك مستقبلا والإفادة .